جـــامـعـــة الـــشـــرق الأوســـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية

The Degree Commitment of The Jordanian Commercial Banks to Disclose the Requirements of International Financial Reporting Standard No. (7) on the Preparation of Financial Reporting

إعداد الطالبة

عائشة عبد الكريم عبد الستار العبيدي

الرقم الجامعي (400910375)

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبدالناصر نور

قدمت هذهِ الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاســـبة

كليـــة الاعمـــال

جامعـــة الشـــرق الأوســـط

2012 م

تفويض

أنا الموقع أدناه **" عائشة عبدالكريم عبدالستار العبيدي "** أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكاتب الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : عائشة عبدالكريم عبدالستار العبيدي

التوقيع :

التاريخ : 2012/6/3

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذهِ الرسالة وعنونها :

(درجة إلتزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية) .

وأجيزت بتاريخ : 3 / 6 / 2012

أعضاء لجنة المناقشة :

أعضاء اللجـــنة	الجامعـــــة	التوقيـــع
أ.د عبد الناصر أبراهيم نور - مشرفاً ورئيساً	الشرق الأوسط	
د. مضر علي عبداللطيف - عضواً	الشرق الأوسط	
د. نضال محمود الرمحي - عضوا ممتحناً خارجياً	الزرقاء الأهلية	

شكر وتقدير

الحمد لله المنعم المتفضل ذي المنة والجود، الذي بشكره تدوم النعم وبذكره تطمئن القلوب ، واصلي واسلم على سيدنا محمد المصطفى المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد: اتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير والعرفان لاستاذي الفاضل عبدالناصر أبراهيم نور، على مابذله من جهد وأرشاد وتوجيه خلال أنجاز هذه الرسالة، فضلاً لا يرقى إليه شُكر، ولا يُحيطهُ ثناء، فقد رعى البحث توجيهاً وتسديداً وإرشاداً، لقد كان خير العون والمعلم والمرشد، فله مني صادق الشكر والتقدير والأمتنان.

كما أتقدم بخالص الشُكر والتقدير لأساتذتي الافاضل في قسم المحاسبة بجامعة الشرق الاوسط

كما اتقدم بعظيم الشُكر والامتنان إلى أستاذتي الفاضلة في قسم المحاسبة في كلية التراث الجامعة مروج هادي رضا على أهتمامها لي خلال فترة دراستي .

وليس لي بعد هذا الاّ أن أُزجي الشُكر خالصاً لأحبائي وصديقاتي

فَجُزُوا خيراً وأُثيبوا عَفواً من لدُنْ رَبٍ رحيم.

والله ولي التوفيق

الباحثة / عائشة عبد الكريم عبد الستار العبيدي

الإهــداء

إلى :

والــدّي ..

أمي .. أبي ..

راعيــا حلمــي وعلمــي .. وساقيــا طموحي إلى الجَنّــة

إلى من شدوا أزري ورفعوا همتي... شقيقي وشقيقاتي و أنسبائــي

إلى احبائي واقربائي وصديقاتي

إلى حبيبي العراق .. وأهلي العراقيين .. شعب المقاومة الصابر

بودّي جميعاً .. أن أكتُبَ أسمائُكُم بِحِبرِ الشَمْسِ وعِطرُ الوردْ

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
تفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	ه
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
الملخص باللغة العربية	م
الملخص باللغة الإنجليزية	س
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**1**
(1-1): المقدمة	2
(1-2): مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
(1-3): فرضيات الدراسة	5
(1-4): أهمية الدراسة	6
(1-5): أهداف الدراسة	6
(1-6): حدود الدراسة	7
(1-7): محددات الدراسة	7
(1-8): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة	8

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**10**
(2-1): المقدمة	11
(2-2): الإفصاح	13
(2-3): أهمية الإفصاح	15
(2-4): الإفصاح في التشريعات والقوانين الأردنية	20
(2-5): الإفصاح في التقارير المالية	22
(2-6): المعايير المحاسبية الدولية	27
(2-7): الدراسات السابقة العربية والأجنبية	47
(2-8): الدراسة الحالية وما تتميز به عن الدراسات السابقة	70
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	**71**
(3-1): المقدمة	72
(3-2): منهج الدراسة	72
(3-3): مجتمع الدراسة وعينتها	73
(3-4): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات	73
(3-5): المعالجة الإحصائية	75

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: نتائج تحليل الفرضيات	**76**
(4-1): المقدمة	77
(4-2): التحليل الوصفي لبيانات البنوك مجتمع الدراسة	77
(4-3): اختبار فرضيات الدراسة	82
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	**116**
(5-1): المقدمة	117
(5-2): النتائج	117
(5-3): التوصيات	122
قائمة المراجع	**124**
أولاً: المراجع العربية	125
ثانياً: المراجع الأجنبية	131

قائمة الجداول

رقم الفصل/ رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1-4	قائمة الدخل للبنوك التجارية الأردنية	78
2-4	قائمة المركز المالي للبنوك التجارية الأردنية	79
3-4	قائمة حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية	80
4-4	قائمة التدفقات النقدية للبنوك التجارية الأردنية	81
5-4	نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (7)	82
6-4	نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لمكونات قائمة الدخل	84
7-4	نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لمكونات قائمة التدفقات النقدية	85
8-4	نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لمكونات قائمة المركز المالي	86
9-4	نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لقائمة حقوق الملكية	87

10-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	89
11-4	نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	90
12-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	92
13-4	نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	93
14-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	95
15-4	نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	96
16-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	98

17-4	نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	99
18-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	102
19-4	نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	103
20-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	105
21-4	نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	106
22-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	108
23-4	نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	109

24-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	111
25-4	نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)	112
26-4	ملخص نتائج اختبار الفرضيات	114
27-4	ملخص نتائج اختبار الفرضيات	115

درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية

إعداد الطالبة :
عائشة عبد الكريم عبد الستار العبيدي
إشراف :
الأستاذ الدكتور
عبدالناصر نور

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتحليل القوائم المالية لعشرة بنوك تجارية أردنية في سوق عمان المالي ، متفاوتة في حجم البنك ، وفي ضوء ذلك جرى جرى جمع وتحليل البيانات وأختبار الفرضيات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss) .

وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

1- أن نسبة الإجمالية لمكونات المعيار الدولي رقم (7) بالإفصاح في البنوك التجارية الأردنية بلغت (81.842%).

2- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ في معلومات القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة حقوق الملكية ، التدفقات النقدية) تعود إلى الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال ومن حيث عدد الفروع ، عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

وقد توصلت الدراسة بما يلي :

1- اهتمام البنوك التجارية الأردنية بالإفصاح والتطبيق لبنود القوائم المالية غير المفصح عنها (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) .

2- إجراء دراسة عن مدى تطبيق االقياس المحاسبي لمعيار الدولي رقم "7" .

3- قيام هيئة الأوراق المالية بمراجعة وتحليل المعلومات الواردة في تقارير البنوك لتحديد مدى كفايتها مع فرض العقوبات والغرامات اتجاه ذلك .

ABSTRACT

The Degree Commitment of the Jordanian Commercial Banks to Disclose The Requirements of International Financial Reporting Standard No. (7) on the Preparation Financial Reporting

Prepared by:
Aeshah Abdul Kreem Abdul sattar Al-Obaidi

Supervised by:

Prof. Dr
Abdul Naser Nour

This study aimed to identify the degree of Jordanian Commercial Banks commitment in disclosure requirements in International Financial Reporting Standard No. (7) on the preparation of financial reports.

To achieve the objectives of the study, the researcher analyzed the financial statements for ten Jordanian Commercial banks of varions sizes in the Amman Financial Market. In light of this the collection and analysis of data the hypotheses were tested using the Statistical Package for Social Sciences SPSS.

Several statistical methods were used to achieve the objectives of the study and after

1. The overall disclosure Percentage of the components of the international standard No. (7) for the commercial banks in Jordan amounted to (81.842%).

2. There is no statistical significant difference regarding the nature and limits of information disclosure for financial statements (income statement, financial position statement , stockholders equity statement and cash flow statement) related to the difference in bank capital or number at statistical significance level (0.05).

The study recommended the following:

1. Complionce of Jordanian commercial banks to disclose undisclosed items in the financial statements (income statement , financial position statement , stockholders statement and cash flow statement).

2. Conducting a study on the application of accounting measurement concerning (IFRS No. "7").

3. The Securities Commission to review and analyze the information contained in banks financial reports to determine their adequacy, with the imposition of penalties and fines on noncomplying banks .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1-1): المقدمة

(1-2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

(1-3): فرضيات الدراسة

(1-4): أهمية الدراسة

(1-5): أهداف الدراسة

(1-6): حدود الدراسة

(1-7): محددات الدراسة

(1-8): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

(1-1): المقدمة

انطلاقاً من سوق عمان المالي الأردني بتوسيع دائرة الإفصاح ومن مواصلة العمل على مستوى مشروع الإفصاح المستمر ظهر لدى الباحثة اهتمام سوق مالي برفع مستوى الإفصاح في سوق عمان المالي الأردني وترى الباحثة أن ذلك الاهتمام نتج عن كُثرة المشكلات التي حدثت للمستثمرين من جراء غياب بعض الإفصاحات المفقودة والتلاعب بالمعلومات الداخلية للبنوك التجارية الأردنية واستغلالها لدى بعض المستثمرين ، وتحقيقهم ميزة عن المستثمرين الآخرين الذين لايستطيعون الحصول على هذه المعلومات مما يخلق نوعاً من الإرباك والفوضى لمستوى الإداء داخل السوق .

على ذلك تأتي قضية الإفصاح على رأس قائمة القضايا التي يهتم بها المتعاملون في سوق الأوراق المالية الرقابية القائمة على شؤون هذا السوق. وذلك لأن الإفصاح ضمان لسلامة حركة التعامل وكذلك للعدالة بين المتعاملين في السوق ومنع استئثار طرف بفرصة لاتتاح لأخر، وهذا ما دعت الباحثة الاهتمام بظاهرة الإفصاح وقياس درجة تحققها في البنوك التجارية الأردنية .

ولهذا فإن الغرض من هذه الدراسة قياس درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بالمعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية .

(1-2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

يتضمن المعيار الدولي رقم (7) المعنون بـ الأدوات المالية ، بنود الإفصاح التي يجب توفرها في التقارير المالية . وتتعلق مشكلة الدراسة الحالية بأن هناك بنوداً لم يتم الإفصاح عنها بموجب المعيار الدولي رقم (7) من ضمنها الأصول والالتزامات ، إضافة إلى ذلك دراسة ما يعتقده مجلس المعايير الدولية بأن مستخدمي الأدوات المالية بحاجة إلى معلومات من الممكن أن تؤثر على تقييم المستخدم للمركز المالي والأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية أو لمبلغ وتوقيت وتقلب التدفقات النقدية المستقبلية ، ومزيداً من الشفافية يتيح للمستخدمين أن يتخذ أحكاماً بناءً على المعلومات الأفضل حول القوائم التالية :

- قائمة الدخل الشامل .
- قائمة المركز المالي .
- قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة التغيير في حقوق الملكية .
- الإيضاحات والملاحظات وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة ومعلومات توضيحية أخرى .

أسئلة الدراسة :

يمكن تحقيق الغرض من هذهِ الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- هل تلتزم البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح في معلومات القوائم المالية (قائمة المركز المالي , قائمة الدخل , قائمة حقوق الملكية , قائمة التدفقات النقدية) وفقاً للمعيار الدولي رقم (7) ؟

2- هل تتساوى الأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (7) للقوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية ، الإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية) ؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات القوائم المالية حسب الاختلاف في حجم البنك (رأس المال) وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) المعنون بـ الأدوات المالية: الإفصاحات ؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات القوائم المالية حسب الاختلاف في حجم البنك (عدد الفروع) وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) المعنون بـــ الأدوات المالية: الإفصاحات ؟

ومن خلال أسئلة الدراسة يمكن وضع فرضيات الدراسة كما يلي :

(1-3): فرضيات الدراسة

انسجاماً مع ما أهداف ومشكلة الدراسة فقد قامت الباحثه بصياغة الفرضيات التالية :

Ho1 : لا تتساوي الأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (7) في القوائم المالية (قائمة المركز المالي , قائمة الدخل , قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) بالإفصاح في البنوك التجارية الأردينة .

Ho2 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في المعلومات القوائم المالية (قائمة المركز المالي , قائمة الدخل ، قائمة حقوق الملكية , قائمة التدفقات النقدية) حسب الاختلاف في حجم البنك (رأس المال) وفقاً للمعايير الدولية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) .

Ho3 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في المعلومات القوائم المالية (قائمة المركز المالي , قائمة الدخل ، قائمة حقوق الملكية , قائمة التدفقات النقدية) حسب الاختلاف في حجم البنك (عدد الفروع) وفقاً للمعايير الدولية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) .

(1-4): أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وخاصة المعيار الدولي رقم "7" المعنون بـ الأدوات المالية : الإفصاحات وذلك لأهميتهُ في تزويد معلومات مهمة لمتخذي القرارات الاستثمارية والائتمانية، ومساعدة للمستثمرين والدائنين تمكنهم من تقدير المبالغ ، والتوقيت ، والتدفقات النقدية المستقبلية ، وتوفير معلومات خاصة بالموارد الاقتصادية ، والمطالبات الخاصة بتلك الموارد وأي تغييرات تطرأ عليها.

(1-5): أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في تحقيق ما يلي :

1. التعرف على الإطار المفاهيمي للإفصاح المتعلق بالمعيار الدولي رقم (7) المعنون بـ "الأدوات المالية : الإفصاحات " .
2. التعرف على درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية من ضمنها (قائمة الدخل الشامل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيير في حقوق الملكية والإيضاحات والإفصاحات).

3. التعرف على مقدار الأهمية النسبية للإفصاح بكل قائمة من القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي رقم (7) .
4. التعرف على الفروق في طبيعة الإفصاح للقوائم المالية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً للمعيار الدولي رقم (7) .
5. التعرف على الفروق في طبيعة الإفصاح للقوائم المالية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً للمعيار الدولي رقم (7) .

(1-6): حدود الدراسة

تشمل حدود الدراسة وقتها ومكانها ومجالها التطبيقي ، ولذلك فأن الوقت الذي ستُطبّق فيه الدراسة وهو 2009-2010 ومجال هذه الدراسة التطبيقي سيكون في درجة إلتزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية في سوق عمان المالي .

(1-7): محددات الدراسة

يمكن إيجاز أهم المحددات للدراسة كما يلي :

1- إن الدراسة الحالية تتطرق إلى معالجة درجة التزام البنوك التجارية الأردنية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية المعنون بـ الأدوات المالية : الإفصاحات .

2- سوف يتم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للبنوك التجارية عينة الدراسة ما بين 2009 –2010 وهي لمدة سنتين فقط .

(1-8): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

التقارير المالية :

هو إظهار مدى انسجام القوائم المالية مع مبدأ العدالة بالإفصاح من وجهة نظر المستفيدين من التقارير المالية إذ انصب التوجه على مراعاة مصلحة المستخدمين الخارجيين (المهندي: 2004 : 27).

بيان المركز المالي:

العلاقة بين الأصول والالتزامات وحقوق الملكية لمنشأة معينة كما تم الإبلاغ في قائمة المركز المالي (جمعية المجمع العربي للمحاسبين ،2011: 2771) .

قائمة الدخل:

هي واحدة من القوائم المالية و يتم إعدادها للوقوف أو الوصول إلى معرفة ربح أو خسارة من خلال مقارنة إجمالي الإيرادات مع أجمالي المصروفات لفترة معينة (نور، وإبراهيم 2010) .

التدفقات النقدية:

تشير إلى القائمة التي أوردها المعيار المحاسبي الدولي رقم(7) والتي يتم الإفصاح عنها في التقارير الختامية للمنشآت المختلفة ، وهي عبارة عن كشف يوضح التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة . (درغام ، 2008)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(2- 1): المقدمة

(2- 2): الإفصاح

(2-3) : أهمية الإفصاح

(2-4): الإفصاح في التشريعات والقوانين الأردنية

(2- 5): الإفصاح في التقارير المالية

(2- 6): المعايير المحاسبية الدولية

(2- 7): الدراسات السابقة العربية والأجنبية

(2- 8): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الإطار النظري والدراسات السابقة

(2- 1): المقدمة

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية , وتعد هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين في هذه المعلومات .

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته في تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين والمستثمرين والمحاسبين والأجهزة الحكومية وغيرهم ، ومع تزايد نمو الأقتصاد في السوق العالمي والتنافس بين مصالح الأطراف المختلفة تتزايد درجة التدقيق في نشاط وأداء البنوك التجارية , ويظل أمر الشفافية المحققة من خلال الإفصاح أمراً خلافياً يحتاج إلى توازن بين مستوى المقبول لدى البنوك وبين مستوى الذي يرغب فيه الأطراف المتعددة الأخرى .

وأن درجة الإشراف على قطاع البنوك في الدول يختلف ، ويترتب على هذا الاختلاف وجود أساليب متعددة تستخدمها البنوك للإفصاح عن نتائج أعمالها وعن مراكزها المالية .

وكما هو الوضع في القطاعات الاقتصادية الأخرى فإن مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالبنوك يحتاجون إلى المعلومات الموثوق بها، لمساعدتهم على تقويم الأداء والوضع المالي للبنوك ، وأيضاً يحتاج مستخدمو المعلومات المالية إلى المعلومات التي تعطيهم فهماً أفضل عن خصائص عمليات البنوك ، حتى وإن كانت هذه البنوك خاضعة لإشراف السلطات النقدية .

وللبنوك والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، وبالتالي المخاطر التي تتعرض لها، مما دفع لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى وضع معيار مستقل للإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة هو المعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية.

(2-2): الإفصاح

نظراً لأهمية البيانات المالية وبالاستناد لإهداف القوائم المالية وأغراضها وتعدد مستخدميها أصبح لزاماً اشتقاق مبدأ يتلاءم مع كل ذلك فكان مبدأ الإفصاح الذي يقتضي ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات مع توفير الوضوح المناسب فيها . وبمقتضى هذا المبدأ أصبح لا ينظر إلى القوائم المالية على أنها أهداف تسعى الوحدة المحاسبية إلى تحقيقها بمجرد إعدادها إنما لمساعدة بعض الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة بالإضافة لتوفير عنصر المراقبة على نشاط المشروع من قبل المالكين وخصوصاً في البنوك التجارية الأردنية مما استوجب أن تكون البيانات المعبر عنها القوائم المالية واضحة وكافية ومفهومية لكل الأطراف التي تسعى للاستفادة منها . (مطر والناجي ، 1996: 82-83) .

كما وتتضح أهمية الإفصاح بعدما شهدته أكثر أسواق العالم تنيظماً من انهيارات لبنوك عملاقة ، حيث كان انهيار البنوك التجارية اسباب متعددة ومنها قضايا تتعلق بعدم إفصاح البنوك التجارية عن دخولها بعقود آجلة لمشتقات مالية مرتبطة بالطاقة .(خوري ، 2002: 36) .

ويختلف الغرض الذي يتم إعداد البيانات من أجله ولهذا السبب نلاحظ وجود تعاريف متعددة للإفصاح المحاسبي منها:

عرّف " حمد " الإفصاح بشكل عام بأنه دور العرض للمعلومات المحاسبية بشكل موضوعي دون تحيز. (حمد ، 2005 : 7) .

كما عُرّف الإفصاح بأنه " بث المعارف أونقل المعلومات من مصدر انتاجها الى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها ، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها . (حماد ، 2000 : 24) .

كما عرّف الإفصاح المحاسبي على أنه " إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات من القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل . (الشاهد ، 2000: 429) .

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا إنها اختلفت فيما بينها حول كمية المعلومات المقدمة إلى مستخدميها ، وكذلك شكل هذه المعلومات ومحتواها .

(3-2) : أهميـــــة الإفـــــصاح (مطـــــر, والـــــسويطي: 2008 : 344-343).

تزايـدت أهميـة الإفـصاح عـن المعلومـات فـي القـوائم الماليـة المنـشورة ، بارتباطـهِ بـالتحول التـأريخي للمحاسـبة منـذ بدايـة سـتينات القـرن العـشرين ، عنـدما تطـورت الوظيفـة المحاسـبية مـن نظـام لمـسك الـدفاتر غايتـهُ الأساسـية حمايـة مـصالح المـلاك (مـدخل الملكيـة) إلـى التركيـز علـى دورهـا الجديـد ، كنظـام للمعلومـات (مـدخل المـستخدمين) هدفـهُ الرئيـسي تـوفير المعلومـات المناسـبة لـصُنع القـرارات . وقـد ارتقـى شـأن بعـض المبـادئ والمفـاهيم المحاسـبية التقليديـة حتـى تـتمكن المحاسـبة مـن القيـام بوظيفتهـا الجديـدة ، مثـل القابليـة للمقارنـة وخاصـيتي الملاءمـة والموثوقيـة ، وحتـى مبـدأ الإفـصاح التـام نفسه وذلـك علـى حـساب مبـادئ أُخـرى تراجعـت أهميتهـا النـسبية فـي الوقـت الحاضـر ، مثـل مبـدأ الموضـوعية وسياسـة أو قيـد الـتحفظ وخاصـية القابليـة للتحقق .

ومـن ناحيـة أُخـرى فقـد كـان لتزايـد الـدور الاقتـصادي لأسـواق المـال العالمية والحاجة إلـى معلومـات فوريـة أثـر مباشـر علـى مهنـة المحاسـبة ومبـدأ الإفـصاح ، إذ فرضـت علـى المحاسـبين أن يولـوا اهتمامـاً خاصـاً للنظريـات والمفـاهيم التـي تحكـم مقومـات وآليـات هـذه الأسـواق ، مثـل نظريـة المحفظـة وما يتفـرع عنهـا مـن فرضـيات كفرضـية الـسوق المـالي الكفـؤ ، ممـا زاد مـن أهميـة الإفـصاح عـن المعلومـات فـي البيانـات الماليـة المنـشورة ، بـصفتها

أصبحت مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في الأسواق المالية ، وقد تجلت مظاهر هذا التطور في سمتين رئيسيتين :

أولهما : اتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت أدات البنوك حتى ذلك التاريخ تعدَها من المحرمات التي لا يجوز الإفصاح عنها .

وثانيهما : تحول تركيز أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح جميع الفئات الأُخرى ، مثل المستثمرين والمقرضين .

ماهية الإفصاح المحاسبي:

تختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة ، وينبع هذا الإختلاف أساساً من إختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الإختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات ، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال ، وأصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفر حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف .

وهناك مستويات للإفصاح هما:

1. المستوى المثالي للإفصاح .
2. المستوى المتاح أو الممكن للإفصاح .

ولكن من الناحية الواقعية لا يمكن توفير المستوى المثالي للإفصاح لعدة أسباب ، منها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعدَ البيانات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام الكافي بمدى حساسية هذهِ القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية ، إضافة للتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لإنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي . (زيود ، وأخرون ،2006 :202-201)

الإفصاح الكامل :

يشير هذا النوع من الإفصاح إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر مهم بالنسبة للقارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية مصدراً أساسياً يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ، ولاتقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم المالية . (زيود ، واخرون ، 180:2007)

الإفصاح المناسب :

الإفصاح المناسب أو الكافي وهو المستوى من الإفصاح الذي يضمن الوفاء من الحد الأدنى من المعلومات المالية دون تفاصيل مضُللة وبأقل التكاليف ، وهو المستوى الأكثر ملاءمة للمعلومات التي ينتظر أن تتضمنها القوائم المالية (مطر،2008) .

الإفصاح الاختياري :

وقد عرفه (مارق ، 74:2009) بأنه إفصاح يهدف إلى تزويد الأطراف المهتمة بالبيانات بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية زيادة على المعلومات التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح مثل المعلومات التاريخية عن البنك التجاري وأهداف البنك سواء أهداف عامة ، أو مالية تسويقية بالإضافة إلى مهمة لجنة التدقيق وعدد أعضائِها و كذلك مجلس أرادات الإدارة التنفيذية العليا ومؤهلاتهم ورواتبهم ومزاياهم ، ويهدف هذا الإفصاح إلى خدمة المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين وخدمة أهداف البنوك التجارية كالأهداف المالية ، ومعدلات الربحية والسيولة .

أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك :

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونهُ أحد الأُسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) ، وتعد هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين في هذه المعلومات .

كما يستمد الإفصاح أهميته في تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات التي تضم المصرفيين والمستثمرين والمحاسبين والاجهزة الحكومية وغيرهم .(زيود ، وأخرون ، 2006: 203-202) .

لتطبيق مبدأ إفصاح فعال في القوائم المالية للبنوك التجارية يجب مراعاة التقييد :

(زيود , وأخرون , 2006: 204-203) .

1. معيار الودائع ويحدد هذا المعيار طرق قياس العمليات والمستجدات والظروف المرتبطة بودائع العملاء في البنوك .

2. معيار التغييرات المحاسبية وتعديل الأخطاء ويحدد هذا المعيار طريقة معالجة التغييرات المحاسبية .

3. معيار العملات الأجنبية ويتضمن هذا المعيارالمعالجة المحاسبية للمعاملات المرصدة بعملة أجنبية .

4. معيار الموجودات الثابتة التي حصل عليها البنك استيفاء لديون مستحقة ويحدد هذا المعيار الطرق المحاسبية لقياس العمليات والظروف الناتجة عن شراء الموجودات الثابتة في البنك .

5. معيار الإفصاح العام ويحدد هذا المعيار متطلبات الإفصاح في البيانات المحاسبية للبنوك المعدة لإغراض النشر.

(2-4): الإفصاح في التشريعات والقوانين الأردنية

أولاً : قانون البنوك :

تناول قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 الحسابات والبيانات المالية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية في المادة (63) التي تنص على المادة (63) بأنه "يلتزم مجلس إدارة البنك بتقديم حساباته الختامية المصدقة من المدقق القانوني لحساباتهِ إلى البنك المركزي خلال مدة لا تتجاوز الشهرين من نهاية السنة المالية , كما يلتزم مجلس الإدارة تحت طائلة المسؤولية القانونية بالحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك المركزي على أي مما يلي" :-

أ.الحسابات الختامية مصدق عليها من مدقق حسابات قانوني وذلك قبل عرضها على الهيئة العامة للمساهمين .

ب. إعلان هذه الحسابات ونشرها في جرائد رسمية . (سوق عمان المالي : 1967, رقم 31) .

ثانياً : قانون البنك المركزي الأردني :

اشتمل هذا القانون رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته اللاحقة بالإفصاح عن سلامة المراكز المالية للبنوك المرخصة وضمان حقوق مودعيها على مواد تتعلق بالإفصاح المحاسبي للبيانات , إذ إن المادة رقم (44) نصت على أن يطلب البنك المركزي من أي بنك مرخص عدم نشر حساباته الختامية السنوية أن لا يتخذ أي أجراء يتعلق بتوزيع أرباحه قبل أن يوافق عليها البنك المركزي .

يُلاحظ مما سبق أن المشروع الأردني أعطى عناية خاصة للبيانات الختامية الدورية الصادرة عن البنوك وما تحتويهِ هذه البيانات من معلومات إيضاحية من خلال تحديدهُ لأساليب وتوقيت عرض البيانات المحاسبية وغيرها من التقارير الدورية وغير الدورية . (سوق عمان المالي : 1967 ، رقم 31) .

(2-5): الإفصاح في التقارير المالية :

اختلفت وجهات نظر الباحثين و المهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح و مستواه ، فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب وعرض المعلومات في هذه القوائم ، وإنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة ومصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح ، في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة و مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها ومن ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات ، أما مسألة صحة و مصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي (كنعان، 2000) .

خصائص التقارير المالية :

تمتاز التقارير المالية السنوية بعدة مميزات حسبما صدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ، وأهم هذه المميزات (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: 2011) .

1- **الملاءمة :**

- تكون المعلومات المالية الملاءمة قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون .
- تكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تنطوي على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكدية أو كلاهما .
- تنطوي المعلومات المالية على قيمة إذا كان من الممكن إستخدامها كمعطيات في العمليات التي يستخدمها المستخدمون للتنبؤ بالنتائج المستقبلية .
- ترتبط القيمة التنبؤية والقيمة التأكدية للمعلومات المالية ببعضها.

2- **التمثيل الصادق :**

- تمثل التقارير المالية الظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام ، ولكي تكون مفيدة يجب أن لا تمثل المعلومات المالية الظواهر الملائمة فحسب , بل يجب أن تمثل أيضاً وبصدق الظواهر التي تقصد تمثيلها . وحتى يكون التمثيل صادقاً بشكل كامل ، يجب أن يتسم الوصف بثلاث خصائص . إذ يجب أن يكون كاملاً وحيادياً وخالياً من الخطأ .

- يشمل الوصف الكامل جميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم الظاهرة التي يتم وصفها , بما في ذلك جميع التوصيفات والتوضيحات اللازمة.
- الوصف الحيادي هو " الوصف الذي لا يتحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية " ، ولا يكون الوصف الحيادي متحيزاً أو ينطوي على محاباة أو مؤكد أو غير مؤكد أو متلاعب به بطريقة أخرى لزيادة احتمالية استلام المعلومات المالية من قبل المستخدمين بشكل موات أو غير موات ، والمعلومات الحيادية لا تعني معلومات دون غرض أو دون تأثير على السلوك ، بل على العكس , تكون المعلومات المالية الملاءمة قادرة بحسب تعريفها ، على إحداث فرق في قرارات المستخدمين . (المجمع المعربي للمحاسبين القانونيين : 2011 :35-33)

أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام وفائدتها وقيودها: .

(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين : 2011 :28-27)

1- إن الهدف من التقارير المالية ذات الغرض العام " هو تقديم معلومات مالية حول المنشأة المعدة للتقارير تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضيين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للمنشأة . وتشمل تلك القرارات شراء أو بيع

أو امتلاك أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين , وتقديم أو تسوية القروض والأشكال الأخرى من الائتمان .

2- تعتمد القرارات التي يتخذها المستثمرون الحاليون والمحتملون بخصوص شراء أو بيع أو امتلاك أدوات حقوق الملكية الدين على العوائد التي يتوقعونها من الاستثمار في تلك الأدوات ، مثل أرباح الأسهم أو المبلغ الأصلي ودفعات الزيادة في سعر السوق .

3- من أجل تقييم احتمالات المنشأة المتعلقة بصافي التدفقات النقدية المستقبلية الواردة ، يحتاج المستثمرون الحاليون والمحتملون والمقرضون والدائنون الأخرون إلى القوائم المالية .

4- إن التقارير المالية ذات الغرض العام غير مصممة لإظهار قيمة المنشأة المعدة للتقارير ، لكنها تقدم معلومات مساعدة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وغيرهم من الدائنين على تقدير قيمة المنشأة المعدة للتقارير .

مستخدمو التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات :

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدداً من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية ، كما حدد الإطار طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي : (ابو نصار وحميدات , 2009 ، 4-5):

1. **المستثمرون الحاليون والمحتملون:** وتحتاج هذه الفئة لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع ، أو معلومات تساعدهم في تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح أو معلومات تساعدهم في تقييم كفاءة إدارة البنوك ، أو معلومات عن طبيعة السيولة في المشروع أو مستقبل هذا المشروع ضمن المشاريع المنافسة .
2. **الموظفون** : يحتاج الموظف في البنك إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي ، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل ، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية .
3. **الحكومة ودوائرها المختلفة , والجهات المنظمة لإعمال المنشآت** : تحتاج هذهِ الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من التزام البنك بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون البنوك وقانون الضريبة (دخل ومبيعات) ، كما تحتاج إلى معلومات تساعدهم في تقدير الضرائب المختلفة على البنك وتحديد مدى قدرة البنك على تسديد هذه الضرائب ، ومدى المساهمة العامة في الاقتصاد الوطني .
4. **إدارة المنشأة :** والتي تهتم بالحصول على المعلومات للحكم على مدى كفاءتها في إدارة المنشأة خلال الفترة المالية .

(2-6): المعايير المحاسبية الدولية

إن أهم الأسُس والقواعد التي ينبغي مراعتها عن الأمور المهمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية المنشورة في قوائم ذات هدف عام والتي تهم فئات مستخدمي هذه المعلومات عن فترة مالية معينة (مطر والسيوطي، 2008: 361-394) .

1. الإفصاح عن السياسات المحاسبية :

تختلف السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد البيانات المالية في بلدان العالم المختلفة ، وبذلك كان للمنشأة الحرية التامة في اختيار السياسة التي تتناسب مع ظروفها من بين السياسات المحاسبية المقبولة التي تعرض وضعها المالي ونتائج أعمالها بصورة صحيحة في ضوء الظروف المحيطة .

2. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية المنشورة :

تتلخص المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البيانات المالية ، بحيث توضح مكونات البيانات المالية وعرضها وما تحتويه كل قائمة من القوائم المالية للمنشأة التي يجب إعدادها ونشرها والمتمثلة في:

أ. قائمة المركز المالي .

ب. قائمة الدخل الشامل .

ج. قائمة التدفقات النقدية .

د. قائمة التغيير في حقوق الملكية .

ه. الملاحظات وملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفسيرية.

محددات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية : (الناغي, 2007 : 283-291)

إن الإفصاح المحاسبي المرافق للقوائم المالية يتحدد بمتطلبات المعايير المحاسبية المطبقة ، وباحتياجات المستخدمين لهذهِ الإيضاحات وبفلسفة الإدارة وأضيف اليها التشريعية والاعتبارات البيئية في المجتمع لما لها من تأثير مباشر على هيكل الإفصاح المحاسبي الإضافي .

ألا أن عملية التطوير في أساليب تمثل عملية مستمرة وتتغير إلى الأفضل في اتجاه مقابلة احتياجات المستخدمين إلى المعلومات المحاسبية .

مفهوم المعيار المحاسبي :

يمثل المعيار المحاسبي مجموعة من الضوابط والأسُس والتوجيهات أو التعليمات لمعالجة موضوع محاسبي طبقاً للمبادئ والأعراف المحاسبية المتفق عليها والتي ينبغي الأخذ بها عند إعداد وعرض البيانات المحاسبية مع مراعاة البدائل المتعارف عليها لمعالجة هذا الموضوع وبالشكل الذي يضمن الوصول إلى نتائج تؤدي إلى نوع من التجانس في أسلوب إعداد وعرض هذه البيانات ويسهل المقارنة بين البيانات التي تصدرها البنوك ومؤسسات الأعمال في نشاط إقتصادي معين . (خشارمة ، 2003) .

إذ إن المعـــايير المحاســـبية لا تمثـــل نظامـــاً محاســـبياً متكـــاملاً ولكـــن الالتـــزام بهـــا يـــساعد فـــي إعـــداد البيانـــات المحاســـبية فـــي ظـــل نظـــام محاســـبي بالـــشكل الـــذي يـــساعد علـــى أن تعطـــي هـــذهِ البيانـــات صـــورة حقيقيـــة وعادلـــة . (خشارمة ، 2003) .

المعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية : (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2011 ، 248: 262) .

<u>هدف المعيار:</u>

إن هـــدف المعيـــار هـــو طلـــب المنـــشآت تـــوفير الإفـــصاحات فـــي بياناتهـــا المالية التي تتيح للمستخدمين تقييم ما يلي:

(أ) أهمية البيانات المالية للمركز المالي للمنشأة .

(ب) طبيعـــة ومـــدى المخـــاطر الناجمـــة عـــن البيانـــات الماليـــة التـــي تتعـــرض لهـــا المنـــشأة أثنـــاء الفتـــرة وفـــي نهايـــة فتـــرة إعـــداد التقـــارير، وكيفيـــة إدارة المنـــشأة لهذهِ المخاطر .

إن مبـــادئ هـــذا المعيـــار تكمـــل مبـــادئ الإعتـــراف بالأصـــول الماليـــة والالتزامـــات الماليـــة وقياســـها وعرضـــها فـــي المعيـــار الـــدولي رقـــم (7) لإعـــداد التقارير المالية (الأدوات المالية : الإفصاح) .

نطاق المعيار:

ينطبق المعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية على البنوك والمؤسسات المالية التي لها أدوات مالية وقد أشار المجلس إلى أن تقليل من الحواجز التنظيمية في العديد من البلدان وزيادة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الخدمية التي ليست بنكاً والتكتلات المالية أدى إلى قيام العديد من المنشآت بتقديم الخدمات المالية كانت تقليدياً فقط منشآت منظمة وتحت الإشراف مثل بنوك ، وأن هذا التطور سيجعل من غير المناسب تحديد هذا المشروع ليقتصر على البنوك والمؤسسات المالية المماثلة .

وإن المنشآت التي تقوم بأنشطة محددة بشكل عام مثل البنوك والمؤسسات المالية مثل قبول الودائع وأنشطة الأقراض والأوراق المالية تواجه مخاطر فريدة تتطلب معياراً خاصاً من الأدوات المالية وبهذا يجب أن يشمل نطاق هذا المشروع ، الإفصاحات عن المخاطر الناجمة من الأدوات المالية في جميع المنشآت ، وذلك للأسباب التالية :

- إن الإفصاحات عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية نافعة لمستخدمي البيانات المالية لجميع المنشآت .
- وجد المجلس أنهُ لايستطيع بشكل مرضٍ تعريف أنشطة قبول الودائع والأقراض والأوراق المالية ، وبشكل خاص لا يستطيع التفرقة بين المنشآت ذات أنشطة لا علاقة لها بالأوراق المالية ومنشآت لها أصول مالية لأغراض الاستثمار وإدارة السيولة .

- إن مستخدمي البيانات المالية بحاجة إلى أن يكونوا قادرين على مقارنة الأنشطة والمعاملات والأحداث المتشابهة لمختلف المنشآت على أساس ثابت ، وبذلك فإن مبادئ الإفصاح التي تنطبق على المنشآت الخاضعة للأنظمة يجب أن لا يختلف عن تلك التي تنطبق على المنشآت غيرالخاضعة للأنظمة ولكنها خِلافاً لذلك منشآت متشابهة .

أهمية الأدوات المالية للمركز والأداء المالي:

على المنشآت الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركزها المالي :

أولاً: قائمة المركز المالي:

الأصول المالية أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

حددت المنشأة أصلاً مالياً على أنهُ تم قياسها بالقيمة العادلة والتي خلاف ذلك يتم قياسها بالتكلفة المطفأة ، فعليها الإفصاح عما يلي:

- أقصى تعرض لمخاطر ائتمان للأصل المالي في نهاية إعداد التقارير.
- مقدار التغيير خلال الفترة وبشكل تراكمي في القيمة العادلة للأصل المالي .

الأصـــول الماليـــة المقاســـة بالقيمـــة العادلـــة مـــن خـــلال الـــدخل الـــشامل الأخر:

قامـــت المنـــشآت بتحديـــد الاســـتثمارات فـــي أدوات حقـــوق الملكيـــة ليـــتم قياســـها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عليها الإفصاح عن :

- أي من الاستثمارات فـــي أدوات حقـــوق الملكيـــة التـــي تـــم تعيينهـــا علـــى أنـــهُ تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.
- القيمة العادلة لكل استثمار في نهاية فترة إعداد التقارير .

عمليات نقل الأصول المالية :

إن متطلبـــات الإفـــصاح المتعلقـــة بنقـــل الأصـــول الماليـــة تـــأتي مكملـــة لمتطلبـــات الإفـــصاح الأخـــرى فـــي هـــذا المعيـــار . وتقـــدم المنـــشأة الإفـــصاحات المطلوبـــة لجميـــع الأصـــول الماليـــة المنقولـــة التـــي لـــم يـــتم إلغـــاء الاعتـــراف بهـــا ولأي مشاركة مـــستمرة فـــي أي أصـــل منقـــول قـــائم فـــي تـــاريخ إعـــداد التقـــارير بغـــض النظر عن الوقت الذي حصلت فيه معاملة النقل ذات العلاقة .

وتفصح المنشأة عن المعلومات التي تساعد مستخدمين بياناتها المالية على:

(أ) فهـــم العلاقـــة بـــين الأصـــول الماليـــة المنقولـــة التـــي لـــم يـــتم الاعتـــراف بهـــا بمجملها والالتزامات ذات العلاقة .

(ب) تقييم طبيعـــة المـــشاركة المـــستمرة للمنـــشأة فـــي الأصـــول الماليـــة التـــي أُلغـــي الاعتراف بها والمخاطر المرتبطة بهذهِ المشاركة.

الأصول المالية المنقولة التي لم يتم إلغاء الأعتراف بها بمجملها :

يمكن أن تنقل المنشأة الأصول المالية بطريقة يكون فيها بعض أو جميع الأصول المالية المنقولة غير مؤهلة لالغاء الاعتراف ، ومن أجل تحقيق أهدافها وينبغي أن تفصح المنشأة في كل تاريخ لإعداد التقارير عن كل صنف من الأصول المالية التي لم يتم إلغاء الاعتراف بها بمجملها .

(أ) طبيعة الأصول المنقولة .

(ب) طبيعة مخاطر ومكافآت الملكية التي تتعرض لها المنشأة .

الأصول المالية التي تم إلغاء الإعتراف بها بمجملها :

من أجل تحقيق الأهداف المبنية في الفقرة (أ) من الأصول المنقولة التي لم يتم الاعتراف بها ، عندما تلغي المنشأة الاعتراف بالأصول المالية المنقولة بمجملها من (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9) لكن يبقى لها مشاركة مستمرة فيها ، فإنها ينبغي أن تفصح كحد أدنى عما يلي لكل نوع من المشاركة المستمرة في تاريخ إعداد التقارير:

(أ) المبلغ المسجل للأصول والالتزامات التي تعرف بها في بيان المركز المالي للمنشأة ويمثل المشاركة المستمرة للمنشأة في الأصول المالية التي أُلغي الإعتراف بها .

(ب) القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي تمثل المشاركة المستمرة للمنشأة في الأصول المالية التي أُلغي الاعتراف بها .

(ج) المبلغ الذي يمثل بأفضل شكل أقصى حداً لتعرض المنشأة للخسارة من مشاركتها المستمرة في الأصول المالية التي أُلغي الإعتراف بها .

(د) التدفقات النقدية الصادرة غير المخصومة التي تطلب لإعادة شراء الأصول المالية التي أُلغي الاعتراف بها أو المبالغ الأخرى .

ثانياً: قائمة الدخل الشامل : (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2011 ، 397:393)

تقوم المنشأة بعرض كافة بنود الدخل والمصروفات في الفترة :

(أ) في بيان دخل شامل واحد .

(ب) في بيانين: بيان يعرض مكونات الربح أو الخسارة (بيان الدخل الشامل) وبيان ثانٍ يبدأ بالربح أو الخسارة ويعرض مكونات بيان الدخل الشامل الأخر (بيان الدخل الشامل) .

المعلومات التي يجب عرضها في بيان الدخل الشامل :

يجب أن تشمل بيان الدخل الشامل كحد أدنى كافة البنود التي تعرض المبالغ التالية للفترة :

(أ) الإيراد .

(ب) الأرباح والخسائر الناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة .

(ج) نصيب الأرباح أو الخسائر من البنوك التجارية التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية .

(د) تكاليف التمويل .

ربح أو خسارة الفترة :

يجب على المنشأة الاعتراف ببنود الدخل والمصروفات في الفترة في الربح أو الخسارة ما لم يقتضى معياراً دولياً لإعداد التقارير المالية ذلك أو يسمح به خلاف لذلك .

الدخل الشامل الأخر للفترة :

يجب أن تفصح المنشأة عن مبلغ ضريبة الدخل المرتبطة بكل مكون للدخل الشامل الأخر بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف ، إما في بيان الدخل الشامل أو الملاحظات .

يمكن للمنشأة عرض مكونات بيان الدخل الشامل الأخر إما :

- مطروحات من الأثار الضريبية ذات العلاقة .
- قبل الأثار الضريبية ذات العلاقة مع قيمة واحدة مبنية للمبلغ التراكمي لضريبة الدخل ذات العلاقة بتلك المكونات .

المعلومات التي يجب عرضها إما في الدخل أو في الإيضاحات :

1- عندما تكون بنود الدخل أو المصروفات جوهرية ، يجب على المنشأة أن تفصح عن طبيعتها وقيمتها بشكل منفصل .

2- تشتمل الظروف التي تؤدي إلى الإفصاح المنفصل عن بنود الدخل أو المصروف ما يلي :

- إعادة هيكلة أنشطة منشأة ما والقيود العاكسة لأية مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة .
- عمليات التصرف بالاستثمارات .
- العمليات المتوقفة .
- تسوية القضايا .
- القيود العاكسة الأخرى للمخصصات .

3- يجب على المنشأة أن تعرض تحليلاً للمصروفات المعترف بها في الربح أو الخسارة باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصروفات أو وظيفتها ضمن المنشأة , أيهما يوفر معلومات مناسبة وملائمة .

4- يتم إجراء تصنيف جزئي لبنود المصروفات من أجل تسليط الضوء على مجال من مكونات الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها .

طبيعة ومدى المخاطر الناجمة من الأدوات المالية : (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2011 : 258) .

على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة من الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة في فترة إعداد التقارير .

<u>الإفصاحات النوعية :</u>

لكل نوع من المخاطر الناجمة من الأدوات المالية على المنشأة الإفصاح عما يلي:

(أ) التعرض للمخاطرة وكيف تنجم .

(ب) أهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطرة والطرق المستخدمة لقياس المخاطرة .

(ج) أية تغييرات في البند (أ) أو البند (ب) عن الفترة السابقة .

الإفصاحات الكمية :

لكل نوع من المخاطر الناجمة من الأدوات المالية يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي :

(أ) ملخص للبيانات الكمية حول تعرضها لتلك المخاطرة في نهاية فترة إعداد التقارير, ويجب أن يكون هذا الإفصاح بناءً على المعلومات المتوفرة داخلياً لموظفي الإدارة الرئيسي للمنشأة .

(ب) الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها من تقديم مزيد من المعلومات توضح التعرض للمخاطر من قبل المنشأة .

(ج) حالات تركيز المخاطر اذا لم تكن معدة وفقاً للبند (أ) والبند (ب) .

ثالثاً: قائمة التغيير في حقوق المالكية :

تعرض المنشأة بيان التغيرات في حقوق الملكية يتضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المعلومات التالية :

(أ) لكل مكون في حقوق الملكية , أثار التطبيق بشكل رجعي أو إعادة البيان بشكل رجعي معترف بهما وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (8) .

(ب) لكل مكون في حقوق الملكية , تسوية بين القيمة المسجلة في بداية ونهاية الفترة , مع الإفصاح بشكل منفصل عن كل تغيير :

- الربح أو الخسارة .

- الدخل الشامل الأخر .
- المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين , التي تظهر بكل منفصل المساهمات والتوزيعات في حصص الملكية التي لا تؤدي إلى خسارة أو ربح .

المعلومات التي يجب عرضها في بيان التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات : (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2011 ، 398 :399)

1- بالنسبة لكل مكون من مكونات المنشأة ، تعرض مبلغ أرباح الأسهم ، تعرض المنشأة إما في بيان التغيرات في حقوق الملكية أو الملاحظات في تحليل في الدخل الشامل الآخر .
2- يجب على المنشأة عرض مبلغ أرباح الأسهم ، كما في بيان التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظات .
3- تعكس التغيرات في حقوق الملكية بين بداية ونهاية فقرة إعداد التقارير الزيادة أو الانخفاض في صافي أصولها خلال الفترة ، وباستثناء التغيرات الناجمة عن المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين .

رابعـــاً: قائمـــة التـــدفقات النقديـــة: (المجمـــع العربـــي للمحاســـبين القـــانونيين 2011 ، 432:427).

الهدف :

إن معلومـــات التـــدفقات النقديـــة للمـــشروع مفيـــدة فـــي تزويـــد مـــستخدمي البيانات المالية بالأســـاس لتقيـــيم قـــدرة المـــشروع علـــى توليـــد النقديـــة ومـــا يعادلهـــا ، فـــالقرارات الاقتـــصادية التـــي تتخـــذ مـــن قبـــل مـــستخدمي القـــوائم الماليـــة تتطلـــب تقييمـــا لقـــدرة المنـــشأة علـــى توليـــد النقديـــة ومـــا يعادلهـــا وعلـــى توقيتهـــا ودرجـــة تأكيد عملية توليدها .

والهـــدف مـــن هـــذا المعيـــار هـــو الالتـــزام بتـــوفير المعلومـــات حـــول التغييرات التأريخيـــة فـــي النقديـــة ومـــا يعادلهـــا للمـــشروع بواســـطة بيـــان التـــدفقات النقدية والذي يـــصنف التـــدفقات النقديـــة خـــلال الفتـــرة إلـــى تـــدفقات مـــن النـــشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .

النطاق :

1. على المشروع إعـــداد بيـــان التـــدفقات النقديـــة وفقـــاً لمتطلبـــات هـــذا المعيـــار ، وتقـــديمها كجـــزء مكمـــل لبياناتهـــا الماليـــة لأي فتـــرة تقـــدم عنهـــا البيانـــات المالية
2. يهتم مستخدمو البيانـــات الماليـــة بالكيفيـــة التـــي يولـــد ويـــستخدم فيهـــا النقديـــة ومـــا يعادلهـــا . وهـــذه هـــي الحالـــة بغـــض النظـــر عـــن طبيعـــة نـــشاطات المشروع وعمـــا إذا كـــان يمكـــن النظـــر إلـــى النقديـــة كنـــاتج للمـــشروع كمـــا هو الحال بالنسبة للمنشأة المالية .

عرض بيان التدفقات النقدية :

يجب أن يظهر بيان التدفق النقدي خلال الفترة مصنفة حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية :

النشاطات التشغيلية :

يُعد مبلغ التفقات النقدية الناشئ عن النشاطات التشغيلية مؤشراً أساسياً عن المدى الذي أسهمت بهِ عمليات المشروع في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الديون ، والحفاظ على القدرة التشغيلية للمشروع ، ودفع أرباح الأسهم ، والقيام باستثمارات جديدة بدون اللجوء لمصادر تمويل خارجية .

تُشتق النقدية من النشاطات التشغيلية ، أي من النشاطات الرئيسية المنتجة للإيراد في المشروع وعليه ، فهي تنتج بشكل عام عن العمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحدي صافي الربح والخسارة ، ومن أمثلة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ما يلي :

(أ) المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات .

(ب) المقبوضات النقدية من الأدوات والرسوم والعمولات والإيراد الآخر .

(ج) المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات .

التقرير عن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية :

يجب على المنشأة عرض التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية باستخدام طريقتين:

(أ) الطريقة المباشرة : والتي بموجبها يتم تعديل صافي عن الفئات الرئيسية لأجمالي المقبوضات النقدية وأجمالي المدفوعات النقدية .

(ب) الطريقة غير الماباشرة : والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بأثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروف المتعلقة بالتدفقات النقدية الأستثمارية أو التمويلية.

النشاطات الإستثمارية :

يُعد الإفصاح المنفصل عن التدفقات النقدية الناشئة عن النشاطات الاستثمارية أمراً مهما لأن هذه التدفقات النقدية تمثل مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية فقط النفقات التي تؤدي لاعتراف في بيان المركز المالي مؤهلة لتصفيتها كأنشطة استثمارية . فيما يلي أمثلة للتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية:

(أ) المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى .

(ب) المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى .

(ج) المدفوعات النقدية لامتلاك أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين لمشاريع أخرى والحصص في المشاريع المشتركة (عدا المدفوعات من الأدوات التي تعد معادلة للنقدية أوتلك المقتناه من قبل لأغراض التعامل أو الأتجار) .

<u>النشاطات التمويلية :</u>

إن الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة عن النشاطات التمويلية مهم لأنه مفيد في التنبؤ بمتطلبات مقدمي رأس مال في المشروع في التدفقات النقدية المستقبلية ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن النشاطات التمويلية ما يلي :

(أ) المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى.

(ب) المدفوعات النقدية لمالكي المشروع لشراء أو أسهم المشروع .

(ج) المتحصلات النقدية من أصدار السندات ، والقروض ، وأوراق الدفع ، والرهونات العقارية وغيرها من الاقتراضات قصيرة أو طويلة الأجل .

التقرير عن التدفقات النقدية من النشاطات الإستثمارية والتمويلية :

يجب على المشروع أن يعرض وبشكل منفصل الفئات الرئيسية لأجمالي المقبوضات النقدية وأجمالي المدفوعات النقدية التي تنشأ عن النشاطات الإستثمارية والتمويلية .

خامساً : قائمة الإيضاحات والملاحظات: ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة ومعلومات توضيحية أُخرى :

الإيضاحات :

يجب أن تكون الإيضاحات :

(أ) تقدم المعلومات حول أساس إعداد التقارير المالية والسياسية المحاسبية المحددة التي تم اختيارها وتطبيقها .

(ب) تفصح عن المعلومات المطلوبة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي هي غير معروضة في مكان ما في البيانات المالية .

(ج) توفر معلومات غير معروضة في مكان ما في البيانات المالية ، ولكنها لفهم أي منها .

عادةً ما تقوم المنشأة بعرض الإيضاحات حسب الترتيب التالي لمساعد مستخدمين البيانات المالية ومقارنتها مع المشاريع الأخرى :

(أ) بيان بالامتثال للمعايير الدولية التقارير المالية .

(ب) ملخص مهم للسياسات المحاسبية المطبقة .

(ج) معلومات معززة للبنود المعروضة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل في بيان الدخل المنفصل ، وفي قائمة التغيرات في حقوق الملكية والتدفق النقدي في نفس الترتيب الذي عرض فيه كل بند وكل بيان.

(د) إفصاحات أخرى تشمل :

- الالتزامات المحتملة والالتزامات التعاقدية غير المعترف بها .
- إفصاحات غيرمالية , أهداف وسياسات إدارة الخطر المالي للمنشأة .

الإفصاح عن السياسات المحاسبية :

1- يجب أن يبين قسم السياسات المحاسبية من إيضاحات البيانات المالية ما يلي :

- أساس القياس المستخدمة في إعداد التقارير المالية .
- كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية .

2- من المهم بالنسبة للمنشأة إبلاغ مستخدمي أساس أسُس القياس المستخدمة في البيانات المالية (مثلاً ، التكلفة التأريخية ، التكلفة الحالية أو صافي القيمة المتحققة أو القيمة العادلة) لأن الأساس الذي تقوم المنشأة وفقاً لهُ بإعداد تقارير بياناتها المالية يؤثر بشكل جوهري على تحليل المستخدمين.

3- عند تقرير ما إذا كان يجب الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة تدرس الإدارة فيما إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي

عكست بها المعاملات والأحداث في الأداء المركز المالي المقدم عنهما التقرير .

4- يجب على كل مشروع النظر في طبيعة عملياته والسياسات التي يتوقع المستخدم أن يتم الإفصاح النوع من المشروع .

5- قد تكون السياسة المحاسبية مهمة وذلك بسبب طبيعة عمليات المنشأة حتى ولو لم تكن المبالغ المبنية للفترات الحالية أو السابقة مادية , كما أن من المناسب الإفصاح عن سياسة محاسبية لكل سياسة لا تكون مطلوبة بشكل محدد من المعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية ولكن المنشأة تختار وتطبق ما يتفق مع معيار المحاسبة الدولية رقم (8) .

إفصاحات أخرى :

* تفصح المنشأة عما يلي إذا لم يتم الإفصاح في مكان آخر في المعلومات المنشورة مع البيانات المالية :

- مقر المنشأة وشكلها القانوني وبلد تأسيسها وعنوان مكتبها المسجل .

- وصف لطبيعة عمليات المنشأة أو أنشطتها الرئيسية .

- إذا كانت منشأة ذات عمر إنتاجي محدود , معلومات متعلقة بطول عمرها الإنتاجي .

(2-7): الدراسات السابقة :

أولاً : الدراسة العربية :

1. دراسة (الفضل ، 2001) بعنوان " **العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالي ونوع نشاطها: دراسة ميدانية في العراق**"

هدفت الدراسة لما يلي:

(أ) ما إذا كانت لحجم الشركة أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في التقارير المالية الخارجية للشركة .

(ب) ما إذا كان هنالك علاقة ارتباط دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الكافي في التقارير المالية الخارجية للشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية .

(ج) ما إذا كان مستوى الإفصاح الكافي في التقارير الخارجية للشركة يختلف باختلاف نوع النشاط الذي تمارسهُ . وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- هنالك درجة التزام مرتفعة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن مكونات القوائم المالية والمعلومات المقارنة لمعايير المحاسبة الدولية ومعلومات حول الأسهم .

- هنالك التزام مناسب بالإفصاح عن المتطلبات التالية: الإفصاح عن إعادة التصنيف ، والتوزيعات ووصف الاحتياطيات ، والتوقيت المناسب ، وفرضية الاستمرارية ، والإفصاح في قائمة الدخل .

2. دراسة الفضل ,(2002) بعنوان "**أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية في التقارير المالية الخارجية**" :

هدفت هذهِ الدراسة لمعرفة التماثل بين المؤشرات المالية وبين مقاييس التدفقات النقدية وقد اعتمدت الدراسة عن المؤشرات المالية كنسب الربحية ونسب السيولة أخذه بالاعتبار التدفقات للمنشآت في عام ما مقارنة بالعام الذي سبقهُ .

ومن أهم نتائج الدراسة :

أولاً: في مجال تقييم جودة الأرباح فإن مقاييس التدفقات النقدية تتمتع بخصوصية عن نسب الربحية ، **ثانياً** : في مجال تقييم السيولة فإن مقاييس التدفقات النقدية لا تتضمن أي محتوى إعلامي إضافي عن ما تقدمه النسب الأخرى كنسبة التداول أو نسبة التداول السريع ، **ثالثاً:** لا يؤثر حجم المنشأة أو نوع النشاط على المضمون المعلوماتي لمقاييس التدفقات النقدية .

وتوصي الدراسة بضرورة المضي قدماً نحو تطوير عملية الإفصاح عن التدفقات النقدية ضمن التقارير المالية للمنشآت بالشكل الذي يؤدي إلى المزيد من الفائدة .

3. دراسة (القصاص ، 2003) بعنوان " **أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمرين في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)**" .

ولقد هدفت هذه الدراسة لما يلي:

- معرفة وجهة نظر المستثمرين في بورصة عمان بخصوص المعلومات والبيانات التي تقدمها التقارير المالية للبنوك التجارية الأردنية في اتخاذ قراره الاستثماري .
- اختبار مدى أهمية وملاءمة التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية لقرارات الاستثمارات في بورصة عمان .
- التعرف على العلاقة بين أهمية البند ودرجة الإفصاح عنهُ في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية .
- الكشف عن أي اختلاف في تقييم الأهمية النسبية للبنود بالأدوات المالية المتعلقة بالأدوات المالية الواردة ضمن متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بين فئات مجتمع الدراسة الثلاث عند أتخاذ القرار الأستثماري .

وقد أظهرت نتائج الدراسة للتقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية إذ تعد من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في تلك بورصة عمان ، وأن الإفصاح الكافي في التقارير المالية يسهل على كافة فئات المستثمرين في تلك البورصة اتخاذ قراراتهم الإستثمارية من خلال اعتمادهم على مصدر واحد بشكل رئيسي , وكذلك وجود علاقة طردية بين الاعتماد على التقارير المالية السنوية الصادرة عن تلك البنوك ونجاح القرار الاستثماري . كما بينت الدراسة أن جميع البنود المتعلقة بالإفصاح عن الأدوات المالية والواردة ضمن متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) من وجهة نظر مجموعات عينة الدراسة الممثلة بالمحللين الماليين والمديرين متخذي القرارات الاستثمارية والمستثمرين في بورصة عمان ومهمة جداً , مما يعزز أهمية تطبيق هذا المعيار لزيادة الإفصاح في التقارير السنوية للبنوك الأردنية .

4. دراسة المهندي ، (2004) بعنوان " **أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم : دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية** "

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين وقياس مستوى الإفصاح المحاسبي

في هذه التقارير المالية تمهيداً لمعرفة مدى تأثير بعض المتغيرات على مستوى الإفصاح وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- هناك توافق بين إفصاحات الشركات عن بنود المعلومات في المتغيرات في تقاريرها السنوية وبين الأهمية النسبية لهذهِ البنود وذلك على مستوى بنود المعلومات ككل ، غير أن نتائج الارتباط الخاصة بمجموعات المعلومات الفرعية أظهرت عدم وجود علاقة لبعض المجموعات أهمها مجموعة المعلومات عن التنبؤات للإدارة .

- كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية موجبة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وبين إجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية وعدد المساهمين , وقد حقق إجمالي الأصول أعلى ارتباط ، فيما لم تبين الدراسة أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الأفصاح وكل من العوائد على الاستثمار وهامش صافي الربح .

وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها :

- رفع مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من خلال قيام هيئة الأوراق المالية بمراجعة وتحليل المعلومات الواردة في هذه التقارير لتحديد مدى كفايتها مع فرض العقوبات والغرامات اتجاه ذلك ، وتطوير التشريعات المنظمة لعملية الإفصاح .

- توجيه اهتمام المستثمرين نحو بنود المعلومات الواردة في التقارير المالية من خلال توعيتهم إلى أهمية هذه البنود وعدم التركيز على بعض المؤشرات التي قد لاتغطي وضع الشركة من كافة الجوانب .

5. دراسة (زيود وآخرون ، 2006) بعنوان " **الإفصاح محاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)** " **حالة تطبيقية في البنك التجاري السوري**"

هدفت الدراسة الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي في دورها أدت إلى تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمن ، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية كما أنها تسهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأُخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة . وللبنوك والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجربها ، وبالتالي العوائد والمخاطر التي تتعرض لها مما دفع لجنة معايير المحاسبة الدولية الى وضع معيار مستقل للإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة رقم (30) ، وقد توصلت الدراسة إلى إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البنوك يعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرارا ت بعد تقديم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها البنوك وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمال البنوك.

6. دراسة العمري ، سويدان ، عبد (2007) بعنوان " **الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية: دراسة ميدانية**".

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات الصناعية الأردنية لعام (2002) ، كما هدفت إلى اختبار أثر بعض العوامل (كحجم الشركة والرفع المالي ونسب الأصول القائمة) على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية. أُجريت الدراسة على عينة تكونت من (67) شركة صناعية في الأردن. إذ تم الاعتماد في جمع البيانات على القوائم المالية للشركات الصناعية المنتهية في 2002/12/31 .

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى تفاوت مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية الأردنية . كما أشارت إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية وحجم الشركة مقاساً بإجمالي الأصول أو رأس المال المدفوع .

7. دراسة درويش (2007) بعنوان " **أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي للشركات الصناعية الأردنية على ترشيد القرارات وجودة التقارير المالية – مدخل أخلاقي**".

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي على ترشيد القرارات وجودة التقارير المالية للشركات الصناعية الأردنية كاتجاه أخلاقي. أجريت الدراسة على عينة من مجتمع المحاسبين "معدي القوائم والتقارير المالية" في الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان ، والوسطاء الماليين والبنوك من متخذي القرارات . واعتمد البحث في تحديد إطار هذا المجتمع على استخدام أسلوب العينة العشوائية ، وروعي في مجتمع العينة أن يكون من الشركات الأكثر نشاطاً، والمدرجة بالبورصة من فترة لا تقل عن ثلاث سنوات.

وخلُصت الدراسة إلى أن تزايد أهمية معيار الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية المنشورة يرتبط بالتحول التاريخي الذي حدث للوظيفة المحاسبية ، كما أشارت إلى أن عدم الإفصاح المحاسبي عن الإداء البيئي للشركة ، وبرامج التحسين والتطوير المستمر في هذا المجال للإطراف المهتمة يترتب عليه آثار سلبية تنعكس على سمعة الشركة والمركز التنافسي لها في سوق المال .

8. دراسة لايقة (2007) بعنوان " **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**" .

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى التزام البنوك بنشر القوائم المالية الإلزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها ، بالإضافة إلى توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للبنك . أُجريت الدراسة على المديرية العامة للبنك التجاري السوري .

وقد خلصت الدراسة إلى عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين ، كما أشارت إلى عدم التزام البنك بإعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية .

9. دراسة وقيع الله (2008) بعنوان " **أثر خصائص المعلومات المحاسبية على تحسين الإفصاح في التقارير المالية**"

دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل)".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر المعلومات المحاسبية على تحسين الإفصاح في التقارير المالية من خلال مدى التزام الشركات بإعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها- بالتطبيق على حالة الشركة السودانية للاتصالات المحدودة –سوداتل .

وخلُصت الدراسة إلى أن جودة المعلومات المالية تؤدي إلي تحسين الإفصاح في القوائم المالية المنشورة ، كما أن عدم الالتزام بالمعايير والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية ينتج عنهُ قوائم مضللة ، وأن عدم تطبيق سياسات وقواعد محاسبية سليمة يؤدي إلي إصدار قوائم مالية خالية من الشفافية والوضوح والإفصاح السليم .

10. دراسة أحمد (2008) بعنوان " **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان** "

إذ هدفت الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي ، والتعرف على أراءِ وجهات نظر كل من مسؤولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الشركة وجودة أرباحها ، ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية في ممارستهم الوظيفية . أما عينة الدراسة فقد بلغت (95) فرداً ، منهم (30) فرداً من محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و(65) فرداً من محللي الأوراق المالية في بورصة عمان وقد وجدت الدراسة أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعد مهمة لتقييم كل من سيولة المنشأة وجودة الأرباح من وجهة نظر محللي الإئتمان ومحللي الأوراق المالية .

11. دراسة مطر ، ونور (2008) بعنوان " **طبيعة وجودة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم**"

إذ هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وقد أظهرت نتائج الدراسة على النحو التالي : الغالبية العُظمى من عينة الدراسة (76%) تقريباً تؤيد وضع معايير خاصة تحكم الإفصاح من المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشأة الصغيرة والمتوسطة . أما في حالة تعذر وضع مثل تلك المعايير وذلك مراعاة لكلفة الإفصاح عن المعلومات الذي تستعمله المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وكذلك لخصوصية تلك المعلومات بالنسبة لهذا النوع من المنشآت ، وقد أوصت الدراسة بما يلي :

- تشجيع تلك المنشآت على تحسين كفاءة وفاعلية أنظمتها المحاسبية والرقابية وبالقدر الذي يزيد من كفاءة وفاعلية أنظمة التقارير الإدارية والمالية المطبقة فيها . وذلك من أجل توفير المزيد من الإفصاح في بياناتها المالية.
- يجب تشجيع المؤسسات على التواؤم ما أمكن مع القواعد المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) والذي صدر حديثاً , متضمناً جميع قواعد القياس والاعتراف والإفصاح المستخدمة في إعداد وفحص البيانات المالية الصادرة عنها .

12. دراسة السعيد (2008) بعنوان " **أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة ومدى ملاءمتها والمشكلات المتوقعة في تطبيقها والوسائل العملية الممكنة لتجاوزها في شركات التأمين الأردنية ، والتعرف على مدى التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وأثر ذلك على الإبلاغ المالي لهذه الشركات، من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، والتعرف على مدى تحقيق هيئة التأمين الأردنية التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن شركات التأمين الأردنية تلتزم بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بالإبلاغ المالي. ووجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين. وهناك دور إيجابي لهيئة التأمين الأردنية في تحقيق التزام الشركات الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها.

13. دراسة أبو شربة (2009) بعنوان " **تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين**" .

هدفت الدراسة إلى تقييم ممارسات الإفصاح الفعلية للشركات المساهمة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك من واقع التقارير السنوية المنشورة لهذهِ الشركات خلال الفترة (1977-2007). كما هدفت إلى معرفة مدى إدراك المستثمرين في فلسطين للأهمية النسبية لمجموعة محددة من عناصر الإفصاح التي احتوت عليها استبانه الدراسة .

أظهرت نتائج الدراسة ، أن المستثمرين في فلسطين قيموا 22 عنصر إفصاح من أصل 29 عنصراً بأنها مهمة في حين تم عد السبعة عناصر المتبقية بأنها متوسطة الأهمية ، وكذلك أظهرت الدراسة وجود فروق معنوية مهمة بين وجهات نظر المستثمرين من الأفراد والمستثمرين من المؤسسات حول مستوى الأهمية النسبية لعناصر الإفصاح. وقامت الدراسة بتقديم العديد من التوصيات أهمها تبني قانون شركات فلسطيني جديد يسهم في تحديد مستوى الإفصاح.

14. دراسة عدون وهواري (2009) بعنوان " **دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثرهُ على المؤسسات الأقتصادية الجزائرية**" :

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى توفر الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها ، ومعرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية مع التشريعات والقوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح .

وخلُصت الدراسة إلى ضرورة قيام الجهات المعنية بالتنسيق الكامل ما بين المعايير والتطبيقات المحاسبية الدولية المعمول بها ، وملاءمتها مع الواقع الجزائري . ضرورة نشر التقارير المالية السنوية الكاملة مرفقاً بها جميع الإيضاحات دون حذف أي منها لأنها تعد جزءًا لا يتجزأ من التقارير المالية ، وكذلك لإحتوائها على جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة.

ثانياً : الدراسة الأجنبية

1. دراسة **(Healy & Palepu, 2001)** **بعنوان** "Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهمية الإفصاح والتقارير المالية كأدوات مهمة للإدارة للتواصل مع أداء الشركة وإدارة الاستثمارات الخارجي ، كما هدفت إلى الكشف عن دور الإفصاح في أسواق رأس المال . اعتمدت الدراسة إطاراً نظرياً لتحليل تقرير المديرين وقرارات الإفصاح الخاصة بهم في أسواق رأس المال ، ومن ثم تم الاطلاع على عدد من الإفصاحات التجريبية ، ومحددات النتائج الاقتصادية لإفصاح الشركة .

وقد خلصت الدراسة إلى أن زيادة مساحة المشاريع والتغيرات الاقتصادية قد أدت إلى زيادة قيمة المعلومات الموثوقة في أسواق رأس المال . كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن نماذج التقارير المالية التقليدية تسهم بشكل ضعيف في التطبيقات الاقتصادية ، ومن هنا تزداد الحاجة إلى المزيد من الأبحاث الخاصة باختبار كيفية تبني التقارير المالية والإفصاحات للتغيرات في بيئات أسواق رأس المال . كما أكدت على أهمية زيادة وعي الشركات والمؤسسات بأهمية الإفصاح المالي ودوره في إعداد التقارير المالية.

2. دراسة (**AL-Shayeb , 2003**) **بعنوان** ***"FINANACIAL REPORTING IN DEVELOPING CONUTRIES***: THE CASE OF THE UNITED ARAB EMIRATES .

هدفت الدراسة إلى مايلي :

- قياس مستوى الإفصاح المالي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة في دولة الامارات العربية
- تأثير بعض خصائص الشركة التي تتضمن حجم الشركة أو الربحية أو نوع الصناعة وتأثير الشركات متعددة الجنسيات على درجة الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة من الجهات القانونية المعنية بالرقابة والممثلة بالبنك المركزي الأماراتي ووزارة الاقتصاد .

وقد شملت الدراسة التقارير المالية السنوية المنشورة ل (54) شركة كما هي في نهاية شهر أول لعام 2000 م ، وقد تم تصنيف الشركات إلى ثلاث فئات وتشمل البنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أن مستوى الإفصاح المالي في دولة الأمارات منخفض ، إذ لم تلتزم أي شركة بالإفصاح عن كامل المعلومات المطلوبة من الجهات القانونية المعنية بالرقابة ، حيث درجة الالتزام بالإفصاح أكثر من 60% لعشر شركات فقط وبلغت أكبر نسبة التزام لأحدى الشركات

86.49% ، في حين التزمت (23) شركة بالإفصاح عن ما نسبتهُ (50-59%) من متطلبات الإفصاح , وبلغت نسبة التزام (21) شركة من (10-49%) من متطلبات الإفصاح.

- على الرغم من انخفاض مستوى الإفصاح المالي فإن أمكانية التطوير في الممارسات الحالية قائمة .
- أن الشركات الكبيرة أكثر إفصاحاً عن المعلومات مقارنة بالشركات الصغيرة .
- أن شركات قطاعي البنوك والتأمين عن المعلومات مقارنة بغيرها من القطاعات .

3. دراسة **(Saleem ,2005)** " An Empirical ,Of The Extent Of Compliance With The Requirements Of IAS 7 By The Jordanian Copmanies"

هدفت الدراسة للتعرف على درجة التطبيق الحقيقي للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) من قبل المنشآت الأردنية وشملت عينة الدراسة 40 منشأة من المنشآت الأردنية المدرجة في سوق الأردن المالي وهذا العدد يمثل حوالي 22% من المنشآت المدرجة في السوق .

وخلُصت الدراسة إلى النتائج من أهمها :

أولاً: المنشآت الأردنية التي تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم المالية السنوية , وكأنها لا تفصح عن البنود بشكل وافٍ ورغم ذلك فإن التدفقات النقدية تزود مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ودائنين وغيرهما من المعلومات المفيدة هو مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية والنقدية المعادلة الإضافية والصفقات غير النقدية في قائمة التدفقات النقدية . وفعلياً فإن المنشآت الأردنية تكشف جزئياً عن هذه البنود ولكن ليس بالدرجة التي يتطلبها المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) .

ثانياً: يجب على المنشآت الأردنية أن تقوم بعمل قائمة التدفقات النقدية بإفصاح كافٍ عن البنود التي تشملها القائمة .

4. دراسة (Al-Hijazin , Issa, 2005)– بعنوان "The Disclosure Level of and its Commercial Profitability in the Jordanian and Size with Relation Banks"

هدفت الدراسة إلى دراسة الإفصاح عن السياسات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية , إلى قياس مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية وفقا للمعيار الدولي رقم (30) إضافة إلى تحديد مدى ملاءمة تلك التقارير المالية لاتخاذ القرار الاستثماري وذلك من وجهة نظر المستثمرين الأفراد من المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار الاستثماري وقد أوصت الدراسة إلى :

- تحديد مدى ملاءمة تلك التقارير المالية لاتخاذ القرار الإستثماري .

- قياس مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية .

5. دراسة **(Liyanarachchi , 2006)** بعنوان **" Do you want full disclosure of accountants in the financial statements of the company ? "**

هدفت الشركة إلى الكشف عن ضرورة تحقيق قدر أكبر من الشفافية للبيانات المالية للشركة ، وذلك عبر تحقيق القدر الأدنى من متطلبات الإفصاح للمعايير اللازمة لتحقيق عنصر الشفافية ، بالإضافة إلى معرفة مدى رغبة المحاسبين بإنجاز الإفصاح المحاسبي الكامل . وقد تكونت عينة الدراسة من الممارسين المحاسبين المهتمين بالمحاسبة أو التدقيق المالي في دانين في نيوزيلاندا ، إذ طلب منهم قرارات إفصاح مرتبطة بعدة سيناريوهات ذات صلة بالإفصاح .

كما خلصت الدراسة إلى وجود اعتقاد كبير لدى المحاسبين بأن على الشركات الإفصاح فقط عن الحد الأدنى القانوني المطلوب من المعلومات . ويعني الاعتقاد السائد حول الإفصاح بين المحاسبين أن الإفصاحات الإضافية التي قد تكون ضرورية لتعزيز الشفافية في الشركات ممكنة من خلال تنظيم .

6. دراسة **(Jorgensen & Soderstrom , 2006)** بعنوان "Environmental Disclosure Within Legal and Accounting Contexts: An International Perspective"

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تنوع الإفصاحات البيئية وفقاً للقوانين التجارية والبيئية عبر الدول . إذ تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال توزيع استبانات استهدفت فئة المديرين ، وقد تضمنت الاستبانة الأخيرة ما نسبتهُ (94 أستجابة في كل دولة) .

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاحات البيئية تتنوع وفقاً للمؤسسات القانونية , القوانيين البيئية ، وقوانين الإفصاح . كما أشارت إلى أن الإفصاحات البيئية ترتبط بالأصل القانوني ، والنمو الاقتصادي ، إذ بينت أن الدول ذات المنشأ القانوني الأسكندنافي تتميز بأعلى المستويات من حيث قوانين التقارير البيئية ، ومعايير المحاسبة والتدقيق ، والإفصاحات البيئية ، تليها الدول ذات المنشأ القانوني الألماني والأنجليزي ، في حين أن الدول ذات النمو الاقتصادي الأقل تملك إفصاحات بيئية أقل ، وقوانين إبلاغ بيئي أقل .

7. دراسة **(Halbouni, Sawsan , 2007)** بعنوان " The Degree of Harmonization of Accounting Practices within Jordan"

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى قابلية القوائم المالية الأردنية للمقارنة وذلك من خلال تحديد درجة المقارنة وكذلك العوامل المؤثرة فيها. ولتحقيق اهداف الدراسة تم إجراء مسح ميداني شامل للممارسات المحاسبية الفعلية خلال الفترة الواقعة بين عامين 2000 و2002 .

وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية للممارسات المحاسبية المتعلقة بطرق تسعير وتقييم المخزون ، والشهرة ، ومصاريف البحث والتطوير، وتقييم واستهلاك الأصول الثابتة، والاستثمارات طويلة الأجل ، والاستثمارات في الشركات التابعة وكذلك ترجمة العملات الأجنبية . أما فيما يتعلق بطرق معالجة الاستثمارات البسيطة فقد أشار اختبار مربع كاي الى وجود اختلاف جوهري ذي دلالة احصائية لتلك الممارسات , وأخيراً ، أشارت نتائج الدراسة إلى أن تضمن معايير المحاسبة الدولية لأكثر من طريقة بديلة ومسموح بها له تأثير سلبي على معدل المقارنة بالرغم من التزام الشركات الأردنية بتطبيق تلك المعايير الدولية ، وبالتالي فان اعتماد أحد هذه البدائل فقط من قبل التشريعات الأردنية يمكن عده أحد البدائل المتاحة لزيادة معدل المقارنة بين القوائم المالية الأردنية وبالتالي تخفيف درجة الاختلاف في الممارسات المحاسبية ما امكن.

8. دراسة **(Beuselinck et al., 2008)** بعنوان **"** "Private Equity Investments and Disclosure Policy"

هدفت الدراسة إلى معرفة فيما إذا كانت سياسة الإفصاح في الشركة تتأثر بظروف الشركة ، حيث أُجريت الدراسة على عينة تكونت من (556) شركة مساواة خاصة ممثلة ما نسبت (40%) من الاستثمارات في بلجيكا .

وقد خلصت الدراسة إلى أن الحكومة والأثر المهني لمستثمري المساواة الخاصة تؤثر على ملفات الإفصاح المالي في الشركة بشكل إيجابي . كما خلصت الدراسة إلى أنه من الممكن لرجال الأعمال إدراك أن الإفصاح المالي يعد قضية مهمة في مجالات المساواة الخاصة والحكومة.

9. دراسة **(MOHAMAT , S, H., , 2010)** بعنوان**"** " The Value Relevance of Financial Instruments Disclosure in Malaysian Firms Listed in the Main Board of Bursa Malaysia"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية في ماليزيا استناداً إلى الأدوات المالية : الإفصاح والعرض . كما هدفت الدراسة إلى اختيار العلاقة بين جودة الإفصاح عن المعلومات الأدوات المالية ، ومعلومات القيمة العادلة والسعر السوقي للشركات . وقد تكونت عينة الدراسة من الشركات المذكورة في المجلس الرئيسي لبورصة ماليزيا في الأعوام (1999 ، 2000 ، 2002 ، 2003) .

وقد أشارت النتائج إلى أن جودة الإفصاح عن الأدوات المالية تعد ذات أهمية كبيرة ، كما أشارت إلى ضرورة تقديم الشركات معلومات ذات جودة عالية لغايات قرار الاستثمارات .

وأشارت النتائج أيضاً إلى أن الإفصاح عن الأدوات المالية يكون أقل أهمية في الفترة التي تصبح فيه المعايير الإلزامية .

(2-8): الدراسة الحالية وما تتميز بهِ عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة العربية من حيث الموضوع على الفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة ، والإفصاح المحاسبي ، والمعايير الدولية ، والإفصاح في عدة قطاعات. وركزت الدراسات السابقة الأجنبية من حيث الموضوع على الإفصاح المالي ، وجودته والوقت المناسب لهُ في عدة قطاعات.

في حين تركز الدراسة الحالية على درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الأفصاح للمعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية من خلال التعرف على ما يلي :

- التعرف على درجة توافق التقارير المالية الدولية في البنوك التجارية الأردنية فيما يتعلق بالمتطبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية
- التعرف على درجة أهمية قيمة حجم البنك وفروعهُ وانعكاسهُ على التزام البنوك التجارية الأردنية لتطبيق المعيار الدولي رقم "7" المعنون بـ (الأدوات المالية : الإفصاحات) .

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3-1) : المقدمة

(3-2) : منهج الدراسة

(3-3) : مجتمع الدراسة وعينتها

(3-4) : أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

(3-5) : المعالجة الإحصائية المستخدمة

الطريقة والإجراءات

(3-1) : المقدمة

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للإفصاح ، والتعرف على درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية .

ويتضمن هذا الفصل منهج الدراسة المتبع , ومجتمع الدراسة وعينتها ، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات , والمعالجات الإحصائية المستخدمة .

(3-2): منهجية الدراسة :

تستند منهجية الدراسة إلى أسلوب البحث التحليلي إذ يتم الحصول على البيانات من خلال دراسة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للأعوام من عام 2009-2010 وذلك من أجل دراسة درجة الالتزام للبنوك التجارية الأردنية في المعيار الدولي رقم(7) المعنون بـ (الأدوات المالية : الإفصاحات) .

(3-3): مجتمع الدراسة وعينتها :

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي لنهاية عام 2010 والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً (سوق عمان المالي النشرة السنوية 2011) .

أما **عينة الدراسة** فهي طبقية عشوائية تشمل عشرة بنوك تجارية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بأسلوب عشوائي من بين البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والتي سيتم إخضاع قوائمها المالية المنشورة للفترة من عام 2009-2010 وهي فترة الدراسة .

(3-4): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات:

- مصادر المعلومات الأولية : الاعتماد على التقارير المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي .
- مصادر المعلومات الثانوية :وهي الكتب ، والدوريات ، والمقابلات ، وشبكة المعلومات الإلكترونية .

أساليب جمع المعلومات:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية .

البيانات الأولية :

وهي البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية المشمولة في عينة الدراسة والمدرجة في سوق عمان المالي للفترة ما بين عام 2009–2010 .

البيانات الثانوية :

وهي البيانات التي سيتم الحصول عليها من المصادر المكتبية ومن المراجعة الأدبية للدراسات السابقة من أجل وضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذهِ الدراسة مثل :

1- الكتب المنهجية والمراجع العلمية التي تتحدث في مواضيع الدراسة .
2- المواد العلمية التي تبحث في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .
3- الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه) التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية .
4- الدوريات العلمية والنشرات المختصة .

5- التقـــارير الـــصادرة عـــن الجهـــات المختـــصة والهيئـــات المختـــصة ومراكز الأبحاث .

6- المعلومات المتوفرة على شبكة الانترنت والمواقع الالكترونية .

(3-5) : المعالجـــــة الإحـــــصائية التـــــي ســـــوف تـــــستخدم بالدراسة :

ســـيتم اســـتخدام الرزمـــة الإحـــصائية (spss) لإجـــراء التحليـــل المناســـب لإختبـــار فرضيات الدراسة وذلك على النحو التالي:

1. المتوســـطات الحـــسابية والإنحرافـــات المعياريـــة للتعـــرف علـــى الاخـــتلاف إن وجد حسب الاختلاف في رأس المال وعدد الفروع .
2. التحليل العاملي بطريقـــة أعلـــى تبـــاين وذلـــك للتعـــرف علـــى مقـــدار الأهميـــة النسبية لكل قائمة من القوائم المالية .
3. تحليـــــل التبـــــاين الأحـــــادي (OneWay ANOVA) للتعـــــرف علـــــى الاختلاف إن وجد حسب الاختلاف رأس المال وعدد الفروع .

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

(4-1) : المقدمة

(4-2) : التحليل الوصفي لبيانات البنوك مجتمع الدراسة

(4-3) : اختبار فرضيات الدراسة

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

(4-1) : المقدمة

يتناول هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة ، والاستدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها باستخدام الطرق الإحصائية كالتحليل العاملي وتحليل التباين الأحادي حسب كل فرضية من الفرضيات. ولغرض التسلسل في عرض النتائج التي توصلت إليها الباحثة، قسم الفصل إلى المحورين التاليين :

(4-2) : التحليل الوصفي لبيانات البنوك مجتمع الدراسة

أولاً: قائمة الدخل

يوضح الجدول (4 – 1) قائمة الدخل للبنوك التجارية الأردنية ، إذ يتضح أن معدلات الدخل للبنوك التجارية الأردنية محل الدراسة تراوحت بين أدنى حد للبنك الأهلي الأردني بمعدل بلغ (1137103) مليون دينار وأعلى حد للبنك الاستثماري بمعدل بلغ (7933621) مليون دينار، ومن حيث متطلبات الإفصاح لمكونات قائمة الدخل طبقاً للمعيار الدولي رقم (7) فيلاحظ ومن خلال قوائم الدخل المعروضة في الملاحق أن البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة منها من يفصح بشكل كامل وأخرى لا تفصح بشكل كامل لبنود ومكونات قائمة الدخل المتعارف عليها.

الجدول (4 ــ 1)

قائمة الدخل للبنوك التجارية الأردنية

البنك	معدل الدخل لعامي 2009 و 2010 *
البنك العربي	2221187
البنك الأهلي الأردني	1137103
البنك الأردني الكويتي	1552370
البنك التجاري الأردني	2783454
بنك المال الأردني	1222207
بنك الأردن	4330322
البنك الاستثماري	7933621
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1340349
بنك الاتحاد	2666305

* الأرقام الواردة بالجدول بالملايين

ثانياً: قائمة المركز المالي

كما يوضح الجدول (4 – 2) قائمة المركز المالي للبنوك التجارية الأردنية، إذ يتضح أنه ومن حيث متطلبات الإفصاح لمكونات قائمة المركز المالي الكلية طبقاً للمعيار الدولي رقم (7) فيلاحظ ومن خلال قوائم المركز المالي المعروضة في الملاحق أن البنوك التجارية الاردنية محل الدراسة تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة المركز المالي المرتبطة بكل من مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات ومجموع حقوق المساهمين.

الجدول (4 ــ 2)

قائمة المركز المالي للبنوك التجارية الأردنية

البنك	المضمون	المعدل لعامي 2009 و 2010 *
البنك العربي	مجموع الموجودات	2977462
	مجموع المطلوبات	2819162
	مجموع حقوق المساهمين	5691662
البنك الأهلي الأردني	مجموع الموجودات	2672538
	مجموع المطلوبات	2509982
	مجموع حقوق المساهمين	2238579
البنك الأردني الكويتي	مجموع الموجودات	2599912
	مجموع المطلوبات	2343651
	مجموع حقوق المساهمين	7359526
البنك التجاري الأردني	مجموع الموجودات	1087158
	مجموع المطلوبات	7269719
	مجموع حقوق المساهمين	1617112
بنك المال الأردني	مجموع الموجودات	2377682
	مجموع المطلوبات	6753436
	مجموع حقوق المساهمين	3170211
بنك الأردن	مجموع الموجودات	9196448
	مجموع المطلوبات	9994259
	مجموع حقوق المساهمين	2886284
البنك الاستثماري	مجموع الموجودات	8580542
	مجموع المطلوبات	2307908
	مجموع حقوق المساهمين	6867223
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	مجموع الموجودات	1603069
	مجموع المطلوبات	4097704
	مجموع حقوق المساهمين	7045451
بنك الاتحاد	مجموع الموجودات	2226907
	مجموع المطلوبات	1664945
	مجموع حقوق المساهمين	4687476

* الأرقام الواردة بالجدول بالملايين

ثالثاً: قائمة حقوق الملكية

ويبين الجدول (4 – 3) قائمة حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية، إذ يتضح أنه ومن حيث متطلبات الإفصاح لمكونات قائمة حقوق الملكية طبقاً للمعيار الدولي رقم (7) فيلاحظ ومن خلال قوائم

حقــوق الملكيــة المعروضــة فــي الملاحــق أن البنــوك التجاريــة الاردنيــة محــل الدراسة تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة حقوق الملكية.

الجدول (4 ــ 3)

قائمة حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية

البنك	المعدل لعامي 2009 و 2010 *
البنك العربي	2496919
البنك الأهلي الأردني	3637972
البنك الأردني الكويتي	5181142
البنك التجاري الأردني	1114215
بنك المال الأردني	3141936
بنك الأردن	8661260
البنك الاستثماري	1232752
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1633809
بنك الاتحاد	6314172

* الأرقام الواردة بالجدول بالملايين

رابعاً : قائمة التدفقات النقدية

ويبــين الجــدول (4 – 4) قائمــة التــدفقات النقديــة للبنــوك التجاريــة الأردنيــة، إذ يتــضح أنــه ومــن حيــث متطلبــات الإفــصاح لمكونــات قائمــة التــدفقات النقديــة طبقــاً للمعيــار الــدولي رقــم (7) فــيلاحظ ومــن خــلال قــوائم التــدفقات النقديــة المعروضــة فــي الملاحــق أن البنــوك التجاريــة الاردنيــة محل الدراسة تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة التدفقات النقدية.

الجدول (4 ــ 4)

قائمة التدفقات النقدية للبنوك التجارية الأردنية

البنك	المعدل لعامي 2009 و 2010 *
البنك العربي	1950781
البنك الأهلي الأردني	9128449
البنك الأردني الكويتي	3141355
البنك التجاري الأردني	1201639
بنك المال الأردني	3058715
بنك الأردن	2826890
البنك الاستثماري	9114807
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	5234129
بنك الاتحاد	4560004

* الأرقام الواردة بالجدول بالملايين

(4-3) : اختبار فرضيات الدراسة

عملت الباحث في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة ، إذ تركزت مهمة هذه الفقرة على اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام التحليل العاملي وتحليل التباين الأحادي، وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسة الأولى

لا تتساوى الأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (7) (قائمة الدخل ؛ قائمة المركز المالي ؛ قائمة حقوق الملكية ؛ قائمة التدفقات النقدية) بالإفصاح في البنوك التجارية الأردني

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التحليل العاملي، كما هو موضح بالجدول (4 ــ 5).

جدول (4 ــ 5)

نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (7)

مكونات المعيار الدولي رقم (7)	التباين المفسر	التباين المجمع
قائمة الدخل	33.701	33.701
قائمة المركز المالي	13.421	47.122
قائمة حقوق الملكية	7.620	54.742
قائمة التدفقات النقدية	27.100	81.842

وباستخدام أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis بطريقة أعلى تباين Varimax لتحديد الأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (7) (قائمة الدخل ؛ قائمة المركز المالي ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) بالإفصاح في البنوك التجارية الاردنية.

يتضح من الجدول (4– 1) أن نسبة التفسير الإجمالية لمكونات المعيار الدولي رقم (7) بالإفصاح في البنوك التجارية الأردنية بلغت (81.842%). وأن قائمة الدخل فسرت ما نسبته (33.701%). فيما فسرت قائمة التدفقات النقدية ما نسبته (27.100%). وفسرت قائمة المركز المالي ما نسبته (13.421%). وأخيراً، فسرت قائمة حقوق الملكية ما نسبته (7.620%). ومن خلال الجدول (4–6) يلاحظ أن قائمة الدخل تكونت من (16) مطلوباً فرعياً، وبنسبة إجمالية للتفسير

بلغت (33.701%) وقد تراوحت فيه معدلات التحميل بين أدنى درجة (0.648) لمخصص تدني تسهيلات إئتمانية مباشره وأعلى درجة (0.854) لصافي إيراد العمولات.

جدول (4 ــ 6)

نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لمكونات قائمة الدخل

مكونات قائمة الدخل	معدل التحميل	التباين المفسر	التباين المجمع
فوائد دائنة	0.828	33.701	33.701
فوائد مدينه	0.813		
صافي إيراد الفوائد	0.723		
صافي إيراد العمولات	0.854		
صافي إيراد الفوائد والعمولات	0.690		
أرباح خسائر موجوداتمالية للمتاجرة	0.819		
أرباح خسائر موجودات مالية محددة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	0.787		
أرباح خسائر موجودات مالية متوفرة للبيع	0.821		
إيرادات أخرى	0.809		
مصاريف أخرى	0.836		
استهلاكات وإطفاءات	0.728		
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	0.648		
مخصصات أخرى	0.676		
الربح قبل الضريبة	0.838		
مصروف ضريبة الدخل	0.779		
صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة	0.756		

كما يبين الجدول (4– 7) مكونات قائمة التدفقات النقدية والمتضمنة (28) مطلوباً فرعياً، وبنسبة تفسير إجمالية بلغت (27.100%) وقد تراوحت فيه معدلات التحميل بين أدنى درجة (0.351) للتامينات النقدية وأعلى درجة (0.811) لصافي التدفقات النقدية في عمليات التشغيل.

جدول (4 ــ 7)

نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لمكونات قائمة التدفقات النقدية

مكونات قائمة التدفقات النقدية	معدل التحميل	التباين المفسر	التباين المجمع
الربح للسنه قبل الضريبة	0.502	27.100	60.801
استهلاكلات وإطفاءات	0.652		
ديون معدومة	0.747		
أرباح ـ خسائر بيع الموجودات المالية الثابته	0.563		
أرباح ـ خسائر إعادة تقييم موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل االشامل	0.632		
أرباح ـ خسائر إعادة تقييم موجودات مالية للمتاجرة	0.772		
مخصصات أخرى	0.634		
الزيادة ـ النقص في الموجودات	0.790		
أرصدة لدى بنوك مركزية	0.583		
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	0.553		
تسهيلات ائتمانية	0.707		
موجودات مالية للمتاجرة	0.749		
موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	0.789		
الموجودات الأخرى	0.646		
الزيادة ـالنقص في المطلوبات	0.613		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	0.604		
ودائع عملاء	0.556		
تأمينات نقدية	0.351		
مطلوبات أخرى	0.582		
صافي التدفقات النقدية في عمليات التشغيل	0.811		
شراء موجودات مالية متوفرة للبيع	0.770		
استحقاقات موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	0.652		
شراء ـ موجودات مالية ثابتة	0.533		
صافي للاستحقاقات النقدية في عمليات الاستثمار	0.546		
التنقص ـ الزيادة في الأموال المقترضة	0.618		
بيع ـ شراء أسهم خزنية	0.500		
أرباح موزعة على المساهمين	0.504		

صافي الاستخدامات من عمليات التحويل	0.613		

وقد شكلت الأهمية النسبية لقائمة المركز المالي المرتبة الثالثة و(25) مطلوباً فرعية وبنسبة إجمالية للتفسير بلغت (13.421%) وكما هو موضح بالجدول (4– 8) وقد تراوحت فيه معدلات التحميل بين أدنى درجة (0.376) للاحتياطي الاختياري وأعلى درجة (0.836) لرأس المال المدفوع.

جدول (4 ــ 8)

نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لمكونات قائمة المركز المالي

مكونات قائمة المركز المالي	معدل التحميل	التباين المفسر	التباين المجمع
موجودات مالية لمتاجرة	0.814	13.421	74.222
موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	0.813		
مشتقات مالية قيمة عادلة موجبة	0.807		
موجودات مالية متوفرة للبيع	0.804		
موجودات مالية متحفظ بها لتاريخ الاستحقاق	0.759		
موجودات ثابته	0.753		
موجودات أخرى	0.665		
تأمينات نقدية	0.646		
مشتقات نقدية ـ قيمة سالبة	0.613		
أموال مقترضة	0.517		
مخصص ضريبة الدخل	0.610		
مخصصات أخرى	0.467		
مطلوبات أخرى	0.502		
رأس المال المدفوع	0.836		
علاوة إصدار	0.831		
احتياطي إجباري	0.821		
احتياطي اختياري	0.376		
احتياطي عام	0.815		
أرباح مدورة	0.516		

احتياطي تقيم موجودات مالية متوفر للبيع	0.613		
أرباح مقترح توزيعها	0.531		
التنمية مجموع المساهمين	0.620		

وأخيراً ، ما يتعلق بالأهمية النسبية لقائمة حقوق الملكية ، فقد أظهرت النتائج أن مجموع العناصر المكونة لها تكونت من (6) مطلوبات فرعية وبنسبة إجمالية للتفسير بلغت (7.620%) . إذ تراوحت فيه معدلات التحميل بين أدنى درجة (0.705) لاحتياطي مخاطرة مصرفية عامة وأعلى درجة (0.835) للاحتياطي العام ، وكما هو موضح بالجدول (4– 9).

جدول (4 ــ 9)

نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لقائمة حقوق الملكية

المعيار المحاسبي الدولي الثاني	معدل التحميل	التباين المفسر	التباين المجمع
صافي التنفيذ في القيمة العادلة	0.720	7.620	81.842
احتياطي عام	0.835		
احتياطي	0.705		
احتياطي تقييم موجودات مالية متوفرة للبيع	0.766		
أرباح مدوره	0.808		
أرباح مقترح توزيعها	0.766		

وعليه ، يتبين من خلال النتائج السابقة أنه لا تتساوى الأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (7). وعليهِ تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على:

لا تتساوى الأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (7) (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) بالإفصاح في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الرئيسة الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات القوائم المالية (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) المعنون بالأدوات المالية : الإيضاحات عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية ، وتم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي لاختبار كل فرضية فرعية على حدة ، وكما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) المعنون بالادوات المالية . الإيضاحات عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية أستخدم تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للتحقق من وجود اختلاف بين طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال هذه البنوك وفقاً لقواعد

الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7). كما هو موضح في الجدول (4 ــ 10).

جدول (4 ــ 10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

رأس المال	عدد البنوك		طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية
أقل من 100 مليون	2	المتوسط الحسابي	128876493.8
		الانحراف المعياري	5886344.7
من 100 ــ 200 مليون	3	المتوسط الحسابي	274964981.2
		الانحراف المعياري	7043052.5
أكثر من 200 مليون	4	المتوسط الحسابي	609339573.9
		الانحراف المعياري	65780624

يتضح من الجدول (4- 10) أن أعلى المتوسطات الحسابية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) كانت لدى البنوك التي يزيد رأس مالها على 200 مليون. ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب رأس المال ، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (4 ــ 11) يبين ذلك.

جدول (4 ــ 11)

نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.430	0.215	2	1.142	0.380
	داخل المجموعات	1.129	0.188	6		
	المجموع	1.558				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ــ 11) عدم وجود اختلاف دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) حيث كانت قيمة المَختبر الإحصائي (F) غير دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بقيمة بلغت (1.142). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير

الماليـــة المنـــصوص عليهـــا فـــي المعيـــار الـــدولي رقـــم (7) عنـــد مـــستوى دلالة (0.05).

الفرضية الفرعية الثانية

لا توجـــد فـــروق ذات دلالـــة إحـــصائية بـــين طبيعـــة وحـــدود الإبـــلاغ المطلـــوب فـــي معلومـــات قائمـــة المركـــز المـــالي حـــسب الاخـــتلاف فـــي حجـــم البنك مـــن حيـــث رأس المـــال وفقـــاً للمعـــايير الدوليـــة لإعـــداد التقـــارير الماليـــة المنـــصوص عليهـــا فـــي المعيـــار الـــدولي رقـــم (7) المعنـــون بـــالأدوات الماليـــة الإيضاحات عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبـــار هـــذه الفرضـــية اســـتخدم تحليـــل التبـــاين الأحـــادي One Way ANOVA للتحقـــق مـــن وجـــود اخـــتلاف بـــين طبيعـــة وحـــدود الإفـــصاح المطلـــوب فـــي معلومـــات قائمـــة المركـــز المـــالي الـــصادرة عـــن البنـــوك التجاريـــة الأردنيـــة حـــسب الاخـــتلاف فـــي رأس المـــال هـــذه البنـــوك وفقـــاً لقواعد الإفـــصاح المنـــصوص عليهـــا فـــي المعيـــار الـــدولي رقـــم (7). كمـــا هـــو موضح في الجدول (4 ــ 12).

جدول (4 ــ 12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

رأس المال	عدد البنوك		طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية
أقل من 100 مليون	2	المتوسط الحسابي	128876493.8
		الانحراف المعياري	5886344.7
من 100 ــ 200 مليون	3	المتوسط الحسابي	274964981.2
		الانحراف المعياري	7043052.5
أكثر من 200 مليون	4	المتوسط الحسابي	609339573.9
		الانحراف المعياري	65780624

يتضح من الجدول (4– 12) أن أعلى المتوسطات الحسابية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) كانت لدى البنوك التي يزيد رأس مالها على 200 مليون. ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب رأس المال ، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (4 ــ 13) يبين ذلك.

جدول (4 ــ 13)

نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*

طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.545	0.272	2	0.493	0.634
	داخل المجموعات	3.318	0.553	6		
	المجموع	3.863				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ـــ 13) عدم وجود اختلاف دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).في طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) حيث كانت قيمة المَختبر الإحصائي (F) غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05).بقيمة بلغت (0.493). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الفرعية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) المعنون بالأدوات المالية ــ الإيضاحات عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية استخدم تحليل التباين الأحاديOne Way ANOVA للتحقق من وجود اختلاف بين طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال هذه البنوك وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7). كما هو موضح في الجدول (4 ــ 14)

جدول (4 ــ 14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

رأس المال	عدد البنوك		طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية
أقل من 100 مليون	2	المتوسط الحسابي	128876493.8

		الانحراف المعياري	5886344.7
من 100 ــ 200 مليون	3	المتوسط الحسابي	274964981.2
		الانحراف المعياري	7043052.5
أكثر من 200 مليون	4	المتوسط الحسابي	609339573.9
		الانحراف المعياري	65780624

يتضح من الجدول (4- 14) أن أعلى المتوسطات الحسابية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) كانت لدى البنوك التي يزيد رأس مالها عن 200 مليون. ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب رأس المال، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (4 ــ 15) يبين ذلك .

جدول (4 ــ 15)

نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*

طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.043	2	0.021	0.354	0.716
	داخل المجموعات	0.363	6	0.061		
	المجموع	0.406				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 -15) عدم وجود اختلاف دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) في طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) حيث كانت قيمة المَختبر الإحصائي (F) غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) بقيمة بلغت (0.354). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة (0.05) .

الفرضية الفرعية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) المعنون بالادوات المالية ــ الإيضاحات عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للتحقق من وجود اختلاف بين طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال هذه البنوك وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7). كما هو موضح في الجدول (4 ــ 16).

جدول (4 ــ 16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

رأس المال	عدد البنوك		طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية
أقل من 100 مليون	2	المتوسط الحسابي	128876493.8

		الانحراف المعياري	5886344.7
من 100 ــ 200 مليون	3	المتوسط الحسابي	274964981.2
		الانحراف المعياري	7043052.5
أكثر من 200 مليون	4	المتوسط الحسابي	609339573.9
		الانحراف المعياري	65780624

يتضح من الجدول (4 – 16) أن أعلى المتوسطات الحسابية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) كانت لدى البنوك التي يزيد رأس مالها على 200 مليون. ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب رأس المال، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (4 ــ 17) يبين ذلك.

جدول (4 ــ 17)

نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*

طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.171	2	0.086	0.421	0.764
	داخل المجموعات	1.453	6	0.242		
	المجموع	1.624				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4-17) عدم وجود اختلاف دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) في طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) حيث كانت قيمة المَختبر الإحصائي (F) غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) بقيمة بلغت (1.142). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية حسب الإختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الرئيسة الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات القوائم المالية (قائمة الدخل ؛ قائمة المركز المالي ؛ قائمة حقوق الملكية ؛ قائمة التدفقات النقدية) حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) المعنون بالادوات المالية ــ الإيضاحات عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية، وتم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي لاختبار كل فرضية فرعية على حدة ، وكما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) المعنون بالأدوات المالية. الإيضاحات عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي Way ANOVA One للتحقق من وجود اختلاف بين طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع هذه البنوك وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7). كما هو موضح في الجدول (4 ــ 18) .

جدول (4 ــ 18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

عدد الفروع	عدد البنوك		طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية
أقل من 30 فرع	3	المتوسط الحسابي	28
		الانحراف المعياري	1.178
من 30 ــ 60 فرع	3	المتوسط الحسابي	65
		الانحراف المعياري	10.606

أكثر من 60 فرع	3	المتوسط الحسابي	122
		الانحراف المعياري	1.885

يتضح من الجدول (4- 18) أن أعلى المتوسطات الحسابية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) كانت لدى البنوك التي يزيد عدد فروعها على 60 فرعاً . ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب عدد الفروع، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي OneWayANOVA والجدول (4 ــ 19) يبين ذلك .

جدول (4 ــ 19)

نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.143	0.071	2	0.289	0.759
	داخل المجموعات	1.481	0.247	6		
	المجموع	1.624				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4- 19) عدم وجود اختلاف دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).في طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) حيث كانت قيمة المَختبر الإحصائي (F) غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) . بقيمة بلغت (0.289). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الفرعية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي حسب الاختلاف في حجم

البنك من حيث عدد الفروع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) المعنون بالادوات المالية ــ الإيضاحات عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي OneWayANOVA للتحقق من وجود اختلاف بين طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع هذه البنوك وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7). كما هو موضح في الجدول (4 ــ 20).

جدول (4 ــ 20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

عدد الفروع	عدد البنوك		طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية
أقل من 30 فرع	3	المتوسط الحسابي	28
		الانحراف المعياري	1.178
من 30 ــ 60 فرع	3	المتوسط الحسابي	65
		الانحراف المعياري	10.606
أكثر من 60 فرع	3	المتوسط الحسابي	122
		الانحراف المعياري	1.885

يتضح من الجدول (4- 20) أن أعلى المتوسطات الحسابية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) كانت لدى البنوك التي يزيد عدد فروعها على 60 فرعاً. ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب عدد الفروع، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (4 ــ 21) يبين ذلك.

جدول(4 ــ 21)

نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.036	0.018	2	0.290	0.756
	داخل المجموعات	0.370	0.062	6		
	المجموع	0.406				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4-21) عدم وجود اختلاف دال إحصائياً عند مستوى الدلالة(0.05) في طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) حيث كانت قيمة المَختبر الإحصائي (F) غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) بقيمة بلغت (0.290). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الفرعية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) المعنون بالادوات المالية ــ الإيضاحات عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للتحقق من وجود اختلاف بين طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع هذه البنوك وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) . كما هو موضح في الجدول (4 ــ 22) .

جدول (4 ــ 22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

عدد الفروع	عدد البنوك		طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية
أقل من 30 فرع	3	المتوسط الحسابي	28
		الانحراف المعياري	1.178
من 30 ــ 60 فرع	3	المتوسط الحسابي	65
		الانحراف المعياري	10.606
أكثر من 60 فرع	3	المتوسط الحسابي	122
		الانحراف المعياري	1.885

يتضح من الجدول (4-- 22) أن أعلى المتوسطات الحسابية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) كانت لدى البنوك التي يزيد عدد فروعها على 60 فرعاً . ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب عدد الفروع، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (4 ــ 23) يبين ذلك .

جدول (4 ــ 23)

نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.167	0.084	2	1.794	0.245
	داخل المجموعات	0.280	0.047	6		
	المجموع	0.447				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4- 23) عدم وجود اختلاف دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) في طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) حيث كانت قيمة المَختبر الإحصائي (F) غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) بقيمة بلغت (1.794). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الفرعية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية حسب الإختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) المعنون بالادوات المالية ــ الإيضاحات عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للتحقق من وجود اختلاف بين طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع هذه البنوك وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7). كما هو موضح في الجدول (4 ــ 24) .

جدول (4 ــ 24)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

عدد الفروع	عدد البنوك		طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية
أقل من 30 فرع	3	المتوسط الحسابي	28
		الانحراف المعياري	1.178
من 30 ــ 60 فرع	3	المتوسط الحسابي	65
		الانحراف المعياري	10.606
أكثر من 60 فرع	3	المتوسط الحسابي	122
		الانحراف المعياري	1.885

يتضح من الجدول (4- 24) أن أعلى المتوسطات الحسابية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) كانت لدى البنوك التي يزيد عدد فروعها على 60 فرعاً . ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب عدد الفروع، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (4 ــ 25) يبين ذلك.

جدول (4 ــ 25)

نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في عدد الفروع وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7)

	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.077	0.038	2	1.120	0.386
	داخل المجموعات	0.206	0.034	6		
	المجموع	0.283		8		

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 -25) عدم وجود اختلاف دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) في طبيعة

وحـــدود الإفـــصاح المطلـــوب فـــي معلومـــات قائمـــة التـــدفقات النقديـــة الـــصادرة عـــن البنـــوك التجاريـــة الأردنيـــة حـــسب الاخـــتلاف فـــي عـــدد الفـــروع وفقـــاً لقواعـــد الإفـــصاح المنـــصوص عليهـــا فـــي المعيـــار الـــدولي رقـــم (7) حيـــث كانـــت قيمـــة المَختبـــر الإحـــصائي (F) غيـــر دالـــة عنـــد مـــستوى الدلالـــة (0.05) بقيمـــة بلغـــت (1.120). وعليـــه تقبـــل الفرضـــية العدميـــة (الـــصفرية) التـــي تـــنص على:

عـــدم وجـــود فـــروق ذات دلالـــة إحـــصائية بـــين طبيعـــة وحـــدود الإبـــلاغ المطلـــوب فـــي معلومـــات قائمـــة التـــدفقات النقديـــة حـــسب الاخـــتلاف فـــي حجـــم البنـــك مـــن حيـــث عـــدد الفـــروع وفقـــاً للمعـــايير الدوليـــة لإعـــداد التقـــارير الماليـــة المنـــصوص عليهـــا فـــي المعيـــار الـــدولي رقـــم (7) عنـــد مستوى دلالة (0.05).

والجدول (4 ــ 26) يلخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

جدول (4 ــ 26)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	نتيجة اختبار الفرضيات الإحصائية		نتيجة الفرضية الصفرية
	F المحسوبة	F الجدولية	
لا تتساوى الاهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (7) (قائمة الدخل ؛ قائمة المركز المالي ؛ قائمة حقوق الملكية ؛ قائمة التدفقات النقدية) بالافصاح في البنوك التجارية الاردنية .	-	-	قبول
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال عند مستوى دلالة (0.05).	1.142	5.14	قبول
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال عند مستوى دلالة (0.05).	0.493	5.14	قبول
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال عند مستوى دلالة	0.354	5.14	قبول

.(0.05)			
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال عند مستوى دلالة (0.05).	0.421	5.14	قبول

جدول (4 ــ 27)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	نتيجة اختبار الفرضيات الإحصائية		نتيجة الفرضية الصفرية
	F المحسوبة	F الجدولية	
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع عند مستوى دلالة (0.05).	0.289	5.14	قبول
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع عند مستوى دلالة (0.05).	0.290	5.14	قبول
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية حسب الاختلاف في حجم البنك من عدد الفروع عند مستوى دلالة (0.05).	1.794	5.14	قبول
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع عند مستوى دلالة (0.05).	1.120	5.14	قبول

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(5-1) : المقدمة

(5-2) : النتائج

(5-3) : التوصيات

(5-1) : المقدمة

في ضوء الهدف الرئيسي للدراسة الذي تمركز جعل درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية ، وفي ضوء تحليل القوائم المالية لهذهِ البنوك التجارية ودرجة إلتزام هذه البنوك بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (7) فقط توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

(5-2) : النتائج

1- أن البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة منها من يفصح بشكل كامل وأخرى لا تفصح بشكل كامل لبنود ومكونات قائمة الدخل المتعارف عليها .

2- أن البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة المركز المالي المرتبطة بكل من مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات وحقوق المساهمين .

3- أن البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة حقوق الملكية .

4- أن البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة التدفقات النقدية .

5- لا تتساوى الإهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (7) بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) بالإفصاح في البنوك التجارية الأردنية وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة (الفضل ، 2001) والتي أوصت بأن هنالك درجة التزام مرتفعة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن مكونات القوائم المالية والمعلومات المقارنة لمعايير المحاسبة الدولية ومعلومات حول الأسهم .

6- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة (الفضل , 2001) هنالك التزام مناسب بالإفصاح عن المتطلبات التالية: الإفصاح عن إعادة التصنيف , والتوزيعات ووصف الاحتياطيات , والتوقيت المناسب , وفرضية الأستمرارية , والإفصاح في قائمة الدخل .

7- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي حسب الاختلاف في

حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (لايقة ، 2007) وقد خلصت الدراسة إلى عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين .

8- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (لايقة, 2007) أشارت إلى عدم التزام البنك بإعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية.

9- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة (أحمد ، 2008) وجدت الدراسة إلى النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعد مهمة لتقييم كل من سيولة المنشأة وجودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية .

10- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (وقيع الله ، 2008) وخلُصت الدراسة إلى أن جودة المعلومات المالية تؤدي إلى تحسين الإفصاح في القوائم المالية المنشورة .

11- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (al-Shayeb ، 2003) أن مستوى الإفصاح المالي في دولة الأمارات منخفض ، حيث لم تلتزم أي شركة بالإفصاح عن كامل المعلومات المطلوبة من الجهات القانونية المعنية بالرقابة .

12- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (وقيع الله ،

2008) أن عدم تطبيق سياسات وقواعد محاسبية سليمة يؤدي إلى إصدار قوائم مالية خالية من الشفافية والوضوح والإفصاح السليم .

13- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (7) عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (saleem ،2005) المنشآت الأردنية لا تفصح عن البنود بشكل وافٍ ورغم ذلك فإن التدفقات النقدية تزود مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ودائنين وغيرهم يجب على المنشآت الأردنية أن تقوم بعمل قائمة التدفقات النقدية بإفصاح كافٍ عن البنود التي تشملها والمنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية .

(5-3) : التوصيات

بالاستناد إلى ما قامت بـهِ الباحثـة مـن خـلال هـذهِ الدراسـة وعلـى النتـائج التـي تم التوصل إليها توضع التوصيات التالية :

1- الاهتمـام بمتطلبـات الإفـصاح المتعلقـة بقائمـة المركـز المـالي والتطبيـق لكل بنـد مـن البنـود التاليـة: موجـودات ماليـة موجـودات متـوفرة للبيـع , أرباح مقترح توزيعها ، مشتقات مالية – قيمة موجبة .

2- الاهتمـام بمتطلبـات الإفـصاح المتعلقـة بقائمـة الـدخل الـشامل والتطبيـق لكـل بنـد مـن البنـود التاليـة: أربـاح (خـسائر) موجـودات ماليـة محـددة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الـدخل الـشامل .صـافي التغييـر فـي القيمـة العادلة .

3- الاهتمام بمتطلبـات الإفـصاح المتعلقـة بقائمـة التغييـر فـي حقـوق الملكيـة والتطبيق لكل بند مـن البنـود التاليـة: صـافي التغييـر فـي القيمـة العادلـة ، أحتياطي عام ، أرباح مدورة .

4- الاهتمـام بمتطلبـات الإفـصاح المتعلقـة بقائمـة التـدفقات النقديـة والتطبيـق لكل بنـد مـن البنـود التاليـة: الـديون المعدومـة ، (أربـاح) خـسائر إعـادة تقييم موجودات ماليـة محـددة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الـدخل الـشامل ، ، موجودات مالية ، ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية .

5- أن تطلب المنشآت توفير الإفصاحات في بياناتها المالية التي تتيح للمستخدمين تقييم ما يلي:

- أهمية البيانات المالية للمركز المالي للمنشأة .
- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن البيانات المالية التي تتعرض لها المنشأة أثناء الفترة وفي نهاية فترة إعداد التقارير، وكيفية إدارة المنشأة لهذهِ المخاطر .

6- وبناء على إستنتاج الدراسة الحالية يجب أن تقوم البنوك التجارية بطلب الإفصاح عن هذه المعلومات ، بهدف الموازنة بين هدفين:

- يجب أن تطبق متطلبات ثابتة على جميع المنشأة بحيث يستخدمون معلومات مقارنة حول المخاطر التي تتعرض لها المنشأة .
- يجب أن تعتمد الإفصاحات المقدمة على مدى استخدام المنشاة للأدوات المالية والمدى الذي تتحمل به المخاطر المرتبطة بها .

7- العمل على إنشاء مركز متخصص يعني بدراسة الإفصاح للبنوك التجارية الأردنية .

8- قيام هيئة الأوراق المالية بمراجعة وتحليل المعلومات الواردة في هذه التقارير لتحديد مدى كفايتها مع فرض العقوبات والغرامات اتجاه ذلك ، وتطوير التشريعات المنظمة لعملية الإفصاح .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية

1. أبوشـــربة ، توفيـــق حـــسن يوســـف(2009). "***تقيـــيم الإبـــلاغ المـــالي وممارســـات الإفـــصاح للـــشركات المدرجـــة فـــي ســـوق فلـــسطين لأوراق الماليـــة علـــى ضـــوء المتطلبـــات القانونيـــة المحليـــة ومعـــايير المحاســـبة الدوليـــة وتوقعـــات المـــستثمرين***" ، أطروحـــة دكتـــوراه غيـــر منـــشورة ، جامعـــة عمـــان العربية ، الأردن.

2. أبـــو نـــصار، محمـــد ، وحميـــدات ، جمعـــة (2009) . ***" معـــايير المحاســـبة والإبـــلاغ المـــالي الدوليـــة والجوانـــب النظريـــة والعمليـــة "*** . ط2 ، عمـــان : دار وائل للنشر.

3. أحمـــد ، عبدالناصـــر شـــحده الـــسيد (2008). " ***الأهميـــة النـــسبية للنـــسب الماليـــة المـــشتقة مـــن قائمـــة التـــدفقات النقديـــة فـــي تقيـــيم الـــسيولة وجـــودة الأرباح وذلك مـــن وجهـــة نظـــر محللـــي الائتمـــان فـــي البنـــوك التجاريـــة الأردنيـــة ومحللـــي الاوراق الماليـــة فـــي بورصـــة عمـــان***" رســـالة ماجـــستير غيـــر منـــشورة كليـــة العلـــوم الإداريـــة والماليـــة ، جامعـــة الـــشرق الأوســـط للدراســـات العليـــا ، عمان الأردن .

4. جربوع و حلس، يوسف محمود و سالم عبد الله (2002) . "***المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية***" ، الطبعة الأولى ، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .

5.حمد ، محمد (2005) . " ***الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية***" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس .

6. حماد ، طارق عبدالعال (2002) . "مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية على البنوك" ، ***مجلة الإقتصاد والتجارة*** ، *جامعة* عين شمس ، العدد 2 ، المجلد السادس عشر ، ص ص (118-165) .

7. خشارمة ، حسين علي (2003)" مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن " معيار المحاسبة الدولي رقم (30) ، دراسة ميدانية ، ***مجلة جامعة النجاح للأبحاث*** (العلوم الأنسانية) ، المجلد (17) ، العدد (1) ص ص (117-120) .

8. خوري ، نعيم سابا (2002). " أنهيار اَنرون وتداعياتهُ على البيئة المحاسبية" ***مجلة البنوك وفقا للمعايير الدولية منشورات إتحاد المصارف العربية*** .

9. درويش ، عبد الناصر (2007). "***أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي للشركات الصناعية الأردنية على ترشيد القرارات وجودة التقارير***

الماليـــة – مـــدخل أخلاقـــي" ، *المـــصرية للدراســـات التجاريـــة* ، العـــدد الثـــاني، جامعة المنصورة ، مصر.

10. درغـــام, ســـوزان عطـــا (2008) . *" **العلاقـــة بـــين التـــدفقات النقديـــة وعوائـــد الأســـهم وفقـــاً للمعيـــار المحاســـبي الـــدولي رقـــم(7)*** " ، " دراســـة تطبيقيـــة علـــى المصارف الوطنية العاملة في فلسطين "

11. زيـــود ، لطيـــف، وأخـــرون (2006) " الإفـــصاح المحاســـبي فـــي القـــوائم الماليـــة للمـــصاريف وفقـــاً للمعيـــار الـــدولي رقـــم (30) : حالـــة تطبيقيـــة فـــي المـــصرف التجـــاري الـــسوري" ، ***مجلـــة جامعـــة تـــشرين للدراســـات والبحـــوث العلميـــة*** , سلـــسة العلـــوم الأقتـــصادية والقانونيـــة المجلـــد (28) العـــدد (2) 197-217 .

12. الـــسعيد ، معتـــز أمـــين عبـــد الحميـــد(2008). *"**أثـــر الإفـــصاح باســـتخدام مفهوم القيمـــة العادلـــة فـــي ضـــوء التغيـــرات فـــي معـــايير الإبـــلاغ المـــالي الدوليـــة علـــى الإبـــلاغ المـــالي فـــي شـــركات التـــامين الأردنيـــة"*** ، أطروحـــة دكتـــوراه غيـــر منشورة ، جامعة عمان العربية ، الأردن.

13.. الـــشاهد ، محمـــد ســـمير (2000) . *" **قواعـــد إعـــداد وتـــصوير للقـــوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير الدولية*** " ، منشورات إتحاد البنوك العربية .

14. عـــدون ، ناصـــر وهـــواري ، معـــراج (2009) . " دور الإفـــصاح فـــي التقـــارير الماليـــة فـــي ظـــل المعـــايير المحاســـبية الدوليـــة وأثـــرهُ علـــى المؤســـسات الأقتصادية الجزائرية" ، ***ورقة بحثية*** ، جامعة الأغواط ، الجزائر.

15. العمـــري ، أحمـــد وســـويدان ، ميـــشيل وعبـــد ، ســـوزان (2007). " الإفـــصاح عـــن المعلومـــات القطاعيـــة فـــي التقـــارير الماليـــة الـــسنوية للـــشركات

الصناعية الأردنية" ، دراسة ميدانية ، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*** ، العدد (2) ، المجلد (44) ، جامعة الإسكندرية ص ص (54–56) .

16. . الفضل ، مؤيد ، محمد (2001) " العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها : دراسة ميدانية في العراق" ، ***مجلة الإداري مسقط*** (23) ، العدد (84) ، آذار ص ص (57–91).

17. الفضل ، مؤيد ، محمد (2002) . " أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية في التقارير المالية الخارجية" : دراسة أختبارية في العراق ، دراسة أختبارية في العراق ، ***مجلة الإقتصادية والإدارية*** ، العدد 1 ، ص ص (1-27) .

18. القصاص ، خليل (2003) ، " ***أثر اللإفصاح في القوائم الملالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمرين في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)*** " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عمان العربية" ، عمان الأردن .

19. كنعان ، علي (2000) . ***" النظام النقدي والمصرفي السوري "*** مشكلات وإتجاهات إصلاحه ، دار الرضا للنشر، دمشق ، سوريا .

20. لايقة ، رولا (2007). ***القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار*** – دراسة تطبيقية

على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري- ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة تشرين. الجمهورية العربية السورية.

21 . مارق ، سعد (2009) . " ***قياس مستوى الافصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية*** " ، منشورات جامعة الملك خالد ، ابها.

22. مطر ، محمد واالناجي (1996) . " ***نظرية المحاسبة وأقتصاديات المعلومات الأطار الفكري وتطبيقاتهُ العلمية*** " ، عمان : دار حنين للنشر والتوزيع .

23. مطر ، محمد والسويطي ، موسى (2008) . ***" التأصيل النظري للدراسات المهنية المحاسبية في مجالات : القياس ، العروض ، الإفصاح "*** ط2 ، عمان : دار وائل للنشر.

24. مطر ، محمد (2003) . ***"الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني"*** : دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .

25. مطر، محمد ، ونور ، عبدالناصر (2008). ***" طبيعة ووجود الافصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم "*** المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن ، للفترة ما بين 18- 19، تشرين الاول جمعية المحاسبين القانونين الأردنيين عمان – الأردن .

26. المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون ، سوق عمان رقم (31) ، لعام 1967 .

27. ***المعـــايير الدوليـــة لإعـــداد التقـــارير الماليـــة ، جمعيـــة المجمـــع العربـــي للمحاسبين القانونيين (الأردن)*** ، 2011 .

28. المهنـــدي ، محمـــد عبـــدالله (2004) " ***أثـــر الافـــصاح المحاســـبي فـــي التقـــارير الماليـــة الـــسنوية المنـــشورة علـــى أســـعار الأســـهم*** " رســـالة ماجـــستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الاردن.

29. النـــاغي ، محمـــود الـــسيد (2007) . " ***أســـس المحاســـبة : التأصـــل وأطـــار التطبيق*** " ، المنصورة ، المكتبة العصرية .

30. النـــاغي ، محمـــود الـــسيد (2007) . " ***الإتجاهـــات المعاصـــرة فـــي نظريـــة المحاسبة*** " ، المنصورة ، المكتبة العصرية .

31 . نـــــور، عبدالناصـــــر ، وأبـــــراهيم ، نظمـــــي (2011) . " ***المحاســـــبة المتوســـطة*** " , الطبعـــة الأولـــى ، دار المـــسيرة للنـــشر والتوزيـــع ، عمـــان ، الأردن .

32. وقيـــع الله ، نـــازك (2008). "***أثـــر خـــصائص المعلومـــات المحاســـبية على تحـــسين الإفـــصاح فـــي التقـــارير الماليـــة***" : دراســـة حالـــة الـــشركة الـــسودانية للأتـــصالات المحـــدودة (ســـوداتل) ، رســـالة ماجـــستير غيـــر منـــشورة، كليـــة الدراسات التجارية ، الخرطوم ، السودان .

ثانياً: المراجع الأجنبية

33. Beuselinck , c. Deloof M. & Manigart S. (2008) "Private Equity Investments and Disclosure Policy" , ***European Accounting Review***, Volume 17, Issue 4, PP. 607-639.

34. Halbouni, S. (2007),"The Degree of Harmonization of Accounting Practices within Jordan" ***Jordan Journal of Business Administration***, Vol 3, No 2 (2007) PP.

35. Al-Hijazin , I. (2005) , "The Disclosure Level of and its Relation with Size and Profitability in the Jordanian Commercial Banks" ***Unpublished Thesise*** **,The Hashmimati University, Jordanian .**

36.. Healy, P. M & Palepu , K. G. (2001), "Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature ***" Journal of Accounting and Economics 31 (2001) 405-440***

37. Healy, P. M & Palepu , K. G. (2001), "Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature *" Journal of Accounting and Economics 31 (2001) 405–440.*

38. Jorgensen, B. N. & Soderstrom N. S. (2006), "Environmental Disclosure Within Legal and Accounting Contexts: An International Perspective" ***Columbia University and the U.S. Securities and Exchange Commission .***

39. **Liyanarachchi , (2006) . Do you want full disclosure of accountants in the financial statement of the company .**

40. Mohamat , S, H., & Mohd-Salehb N. (2010) " The Value Relevance of Financial Instruments Disclosure in Malaysian Firms Listed in the Main Board of Bursa Malaysia", ***Int. Journal of Econmics and management 4 (2): 234-270 .***

41. Saleem (2005) "An Empirical Of The Extent Of Compliance With The Requirements Of IAS (7) ***By The Jordanian Companies"*** .

42. Al-Shayeb, Abdulrahman, (2003), "FINANACIAL REPORTING IN DEVELOPING CONUTRIES: ***THE CASE OF THE UNITED ARAB EMIRATES .***